عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية

منير حسين سحيمان كعابنه

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1444هـ / 2023م

دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية

إعداد:

منير حسين سحيمان كعابنه

بكالوريوس علوم عسكرية وإدارة عامة من جامعة الاستقلال/فلسطين

المشرف الرئيس: د. وفاء الخطيب

المشرف المشارك: د. زياد قنام

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علم الجريمة، كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1444هـ/2023م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة

دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية

اسم الطالب: منير حسين سحيمان كعابنة
الرقم الجامعي: 21711750

المشرف الرئيس: د. وفاء الخطيب
المشرف المشارك: د. زياد قنام

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 8/ 1/2023 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. وفاء الخطيب التوقيع:.....

المشرف المشارك: د. زياد قنام التوقيع:.....

ممتحن داخلي: د. عصام الاطرش التوقيع:.....

ممتحن خارجي: د. محمد فرارجة التوقيع:.....

القدس – فلسطين
1444هـ/ 2023م

الإهداء

إلى مثلي الأعلى إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، إلى الذي لم يبخل على بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح... إلى روح أبي الطاهرة

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى من سهرت وتعبت وبذلت الغالي والنفيس من أجلي والدتي العزيزة

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء رفقاء الدرب

إلى من وقفوا بجانبي وقدموا لي الدعم والتشجيع أصدقائي الاعزاء

إليكم هذا الجهد المتواضع

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنّها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: منير حسين سحيمان الكعابنة

التاريخ:08 / 01 /2023

الشكر والتقدير

أول شكرنا لله عز وجل الذي أنار لي الدرب، وفتح لي ابواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة لإنجاز هذا البحث فالحمد لله رب العالمين، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو اليها ويعمل على تحقيقها لا يبغي إلا وجه الله ومنفعة الناس في كل زمان ومكان.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى اساتذتي الافاضل أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في كلية الآداب – جامعة القدس وأخص بالذكر الدكتورة وفاء الخطيب والدكتور زياد قنام، اللذين تكرما بالإشراف على هذه الرسالة فجزاهما الله عنا كل الخير على توجيهاتهما ودورهما بخروج الرسالة بهذا الشكل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور محمد فرارجة والدكتور عصام الاطرش لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة وما قدماه من ملاحظات قيمة اثرت الرسالة.

الشكر موصول أيضاً إلى شيوخ ووجهاء العشائر والأعضاء الفاعلين الذين لم يبخلوا على بخبراتهم ومعلوماتهم القيمة التي أثرت الرسالة واستندت إليها.

إلى إخواني وزملائي في جهاز الأمن الوقائي، لكم مني جزيل الشكر والامتنان وكل التقدير والاحترام.

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقه الكمي من خلال استخدام أداة الاستبانة التي صممت للحصول على البيانات من شيوخ ووجهاء العشائر البدوية، تكون مجتمع الدراسة من (220) من وجهاء وشيوخ العشائر (الرماضين، الكعابنه، الجهالين) والأعضاء الفاعلين حسب إحصائيات وجهاء وشيوخ العشائر أنفسهم، فيما تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية بلغت (130) شخصاً.

توصلت الدراسة الى أن اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين، تراوح بين متوسط (2.82) الى متوسط (3.57). أما دور العوامل الأيكولوجيّة فقد جاءت العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية على مستوى الواقع الاقتصادي بمتوسط (3.57)، والعوامل الأيكولوجيّة الإنسانية على مستوى البنية التحتية بمتوسط (3.34)، والعوامل الأيكولوجيّة الطبيعية بمتوسط (3.21)، والعوامل الأيكولوجيّة الإنسانية على مستوى الواقع الاجتماعي بمتوسط (2.82)، أمّا أهم العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية تأثيراً في اتجاه البدو نحو الجريمة تمثلت في مصادر المياه بمتوسط (3.52)، ثم الغطاء النباتي بمتوسط (3.51)، ثم وعورة الطرق بمتوسط (3.48)، ثم فصل الصيف بمتوسط (3.38)، وعلى مستوى أهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–البنية التحتية تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة تمثلت في الإقامة غير المرخصة في مناطق (ج) بمتوسط (3.99)، ثم قلة المدارس بمتوسط (3.45)، وعلى مستوى اهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاقتصادي تأثيراً في اتجاه البدو نحو الجريمة، فقد جاء ارتفاع معدلات البطالة بمتوسط (3.78)، وعلى مستوى اهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاجتماعي تأثيراً في اتجاه البدو نحو الجريمة فجاء رفض المجتمع الحضري اعتبار البدو جزءاً من المنظومة الاجتماعية بمتوسط (3.05).

في حين أوصت الدراسة بتعزيز فرص النمو الاقتصادي لدى البدو في فلسطين للحد من التوجه نحو الجريمة كوسيلة لتأمين لقمة العيش، وذلك بتوفير ظروف عمل مناسبة لهم من خلال تعزيز المشروعات والاستثمار لديهم في مناطقهم، والعمل على توفير المساكن المريحة لهم ولحياتهم ضمن الظروف السياسية الحالية، وذلك بتوفير بيوت متنقلة تحمل التكنولوجيا الحديثة كتوفير الكهرباء والانترنت وما يتبعها من تكنولوجيا كون هذا يساعد على الحد من برودة الشتاء وحر الصيف وتوفير

المناخ المناسب، ويقلل من فرص التوجه نحو الجريمة، إذ طبيعة المنطقة التي يعيشون في طبيعتها الصحراوية تحفز على التوجه نحو الجريمة.

الكلمات المفتاحية: العوامل الأيكولوجيّة، البدو، العشائر، شيوخ ووجهاء العشائر، الجريمة.

The Role of Ecological Factors on Crime among Bedouin from the perspective of tribal chiefs (sheikhs)

Prepaed by: Mouner Husein Sheman Al-Khabneh
Supervisor: Dr. Wafaa Al-khateeb
CO-Supervisor: Dr. Ziad Qannam

Abstract:

The study aimed to identify the role of ecological factors and their implications in motivating the Bedouins to move towards the practice of crime from the point of view of the sheikhs and notables of the Bedouin clans in the West Bank. The study population consisted of (220) of the notables and sheikhs of the clans (Al-Ramadin, Al-Ka'abneh, and Al-Jahalin), while the study sample consisted of an intentional sample of (130) people.

The study concluded that the Bedouins' attitude towards crime, from the point of view of the sheikhs and notables of the Bedouin clans, ranged from an average of (2.82) to an average of (3.57). As for the role of ecological factors, the human ecological factors came at the level of economic reality with an average of (3.57), human ecological factors at the level of infrastructure with an average of (3.34), natural ecological factors with an average of (3.21), and human ecological factors at the level of social reality with an average of (2.82). As for the most important natural ecological factors influencing Bedouins towards crime, they were water sources with an average of (3.52), then the vegetation cover with an average of (3.51), then the roughness of the roads with an average of (3.48), then the summer season with an average of (3.38), and at the level of the most important human ecological factors Infrastructure had an impact on the Bedouins' tendency towards crime, which was represented in unauthorized residence in Area C, with an average of (3.99), then the lack of schools, with an average of (3.45). Unemployment rates with an average of (3.78), and at the level of the most important human ecological factors - the social reality influencing the tendency of the Bedouins towards crime, so the urban community refused, considering the Bedouins part of the social system with an average of (3.05).

While the study recommended enhancing economic growth opportunities among the Bedouins in Palestine in order to reduce the trend towards crime as a means of securing a living, by providing suitable working conditions for them through promoting projects and investment in their areas, and working to provide comfortable housing for them and their lives within the current political conditions, and that By providing mobile homes that carry modern technology, such as providing electricity, the Internet, and the technology that follows, because this helps to reduce the cold winter and summer heat, and provides a suitable climate, and reduces the chances of heading towards crime, as the nature of the area in which they live by its desert nature stimulates heading towards crime.

Keywords: ecological factors, nomads, clans, clan elders and notables, crime.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تلعب البيئة دوراً مهماً في صقل شخصية الفرد، إذ تلعب البيئة مع الوراثة الدور الأهم في تشكيل سلوكياته وطريقة حياته، فيحدث التفاعل بين مكونات البيئة والفرد في تحديد النمط الذي يسير عليه في حياته، فسكان المدن لديهم أسلوب وطريقة حياة مختلفة عن سكان القرى وعن البدو، ذلك استناداً إلى العوامل البيئية المختلفة، هذا يعني تأثر الفرد بالعوامل المحيطة المختلفة، والتي منها: الاجتماعي والديمغرافي والبيئي، ويكون لها تأثير في توجهاته وتوظيفه نحو الاستخدام الجيد أو السيء لهذه العوامل في حياته فينتج أسلوب وطريقة حياة ذات قيم ايجابية، أو تنعكس سلبا لتقوده نحو ارتكاب الجريمة (Burkhardt & Others, 2019).

وعليه يمكن القول إنّ للبيئة دوراً أصيلاً في تشكيل شخصية الفرد، وتوجيه سلوكه نحو منحى دون آخر، سواء كان ذلك تفاعلاً مباشراً مثل العلاقة ما بين ارتفاع الحرارة والسلوك العدواني، أو تفاعلاً ثانوياً مثل العلاقة ما بين التلوث البيئي وانتشار الجريمة حيث يلعب الوضع الاقتصادي والجينات وغيرها من العوامل دوراً ميسراً في خلق التفاعل، فعلى الرغم من أهميّة هذه العلاقة في ممارسة الجريمة إلا أنها لم تأخذ الجهد الكافي من البحث العلمي (Wyle's & Others, 2017).

ولطالما أثارت المجتمعات البدوية اهتمام الباحثين باعتبارها مجتمعات حافظت على ذات العادات والتقاليد التي نهجها أجدادهم منذ قرون، ولم يلتحقوا أو يتأثروا بركب الحضارة والتقدم التكنولوجي

المسيطر على العالم في القرن الواحد والعشرون، وهذا أسهم في الانطلاق نحو رؤية تفترض وجود ظروف معينة تحكم أسباب استمرار البدو بالإصرار على التمسك بتراث أجدادهم (Heneiti, 2014). يمكن أن يكون هذا الإصرار ساعد في الحد من مستويات الجرائم لديهم، في حين أنّ المجتمعات الأخرى كالمدن والريف لديهم مستوى متقدم من حيث انتشار الجريمة في وسطها، إذ يختلف هذا المستوى باختلاف العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة، لذلك ظهرت الحاجة لوصف وتقييم ودراسة السلوك الاجرامي في المجتمعات البدوية من أجل بناء سياسات مناسبة للتعامل معها وفقا للسياق الخاص بهذا المجتمع، وضمن العادات والتقاليد المناسبة والمتوافقة معه.

إذ على صعيد بدو فلسطين يستمد المجتمع البدوي قوته من التمسك بالحياة بعيداً عن التطور الصناعي والعمراني وبالاعتماد الحصري على البيئة، ونتيجة للضغط الواقع على تجمعات البدو في الضفة الغربية بسبب مخططات توسع الحكومة الاسرائيلية من جهة، وقلة التوافق الاجتماعي الفلسطيني مع البدو في المدن والتجمعات الحضرية والريفية من جهة ثانية، إضافة إلى تمسك البدو بالطريقة ذاتها للعيش منذ القدم، كل ذلك أسهم في اعتبار مقومات الجريمة لديهم مختلفة عن المجتمعات الأخرى (سواعد، 2008).

وكون المجتمع البدوي الفلسطيني من المجتمعات التي يمكن أن تؤثر البيئة في سلوكاته وفي تكونيه وفي ثقافته وفي عاداته وتقاليده وتعاملة مع الواقع المعاش، جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على دور العوامل الأيكولوجيّة في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتأثر المجتمعات في الأمكنة التي تعيش فيها، فتؤثر على طبيعة تكوينها من حيث العادات والتقاليد، وهناك اختلاف في طبيعة المجتمعات الفلسطينية، إذ تختلف من حيث المسكن والعادات والأعراف العامة التي تحكمها، وهي في ثلاثة مجموعات، مدن وحضر وبادية، والمجتمعات البدوية كما بقية المجتمعات المكونة للنسيج الفلسطيني تتأثر بالبيئة المحيطة في كافة مناحي الحياة، وكون الجريمة جزء واقع على الأفراد من بعضهم البعض نتيجة لظروف مختلفة، فالبيئة البدوية لها طبيعة مختلفة من حيث أسلوب ونمط الحياة، وطريقة حل المشكلات ومعالجة القضايا الشائكة، فوقوع الجريمة على العموم في كافة المجتمعات أمر محتوم، وطريقة علاجها تختلف في المجتمع البدوي عن غيره ضمن

قانون خاص بهم، وعليه تسعى الدراسة لتسليط الضوء على العوامل الأخرى ذات العلاقة والتي ستتمثل في دور العامل الأيكولوجي في خلق الدينامية المسؤولة عن ارتكاب الجريمة، خاصة لدى مجتمعات البدو التي لا يمكن اجمالها في التعميمات حول الجريمة في التجمعات السكانية المدنية أو الريفية نظرا للاختلاف في النظام والهيكلية الاجتماعية من حيث الانصياع لسيادة القانون والدولة، الذي يبلغ عددهم في الضفة الغربيّة حسب إحصائيات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021) ما بين (20,000 – 30,000) نسمة، من هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس الآتي: **ما دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟**

3.1 أهميّة الدراسة:

تأتي أهميّة الدراسة من أهميّة موضوعها تحديداً، وأنّ هناك قلة في الدراسات العربية والاجنبية التي تطرقت للعامل الايكولوجي ودوره في ممارسة الجريمة في البيئة البدوية، إلى جانب الأهميّة الشخصيّة فأنا إبن التجمعات البدويّة، كما وتكمن أهميّة الدراسة من أهميّة نظريّة وأخرى تطبيقيّة. وأما الأهمية النظريّة تتمثل في:

- رفد المكتبات بدراسة ذات علاقة بدراسة الجريمة من خلال توضيح العامل الأيكولوجي تحديداً في البيئة البدوية.
- تقديم معلومات وإحصاءات حول الجريمة في المجتمع البدوي في فلسطين، يمكن أن تفيد الباحثين في تحديد تأثيرات البيئة وظروف المعيشة على السلوك والتوجه نحو الجريمة في المجتمعات البدوية، بمعنى آخر ستكون الدراسة مرجعاً يستفيد منها الباحثين والمهتمين بهذه الظاهرة كونها من الدراسات النادرة في الضفة الغربية.

في حين تكمن الأهميّة التطبيقيّة في استفادة الفئات الآتية من نتائجها:

- **المجتمع البدوي:** تتمثل استفادته من خلال تحديد قوانين جديدة ذات علاقة بالعامل الايكولوجي خاصة في تحديد الجريمة وإيجاد طرق بديلة لعلاجها والقضاء عليها.

- **النيابة العامة:** من خلال مساعدتها في تحديد التحريات المناسبة فيما يخص الجرائم الواقعة في البيئة البدوية وكيفية التعامل معها، كذلك في توضيح تأثيرات العامل الايكولوجي في الجريمة ووضع الاستراتيجيات والخطط لمكافحتها.
- **الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين:** تتمثل استفادتهم من خلال ما تقدمه الدراسة من توصيات ومقترحات تخص البيئة البدوية وتاثيرات العامل الايكولوجي في تحديد الجريمة، كون ذلك يساعدهم في علاج بعض المشكلات التي قد تتطور إلى جرائم فيما بعد، إذ يؤدي ذلك الى وضع خطط عملية لرفع مستوى وعي التجمعات البدوية حول ممارسة الجريمة ومخاطرها من خلال المؤتمرات وورش العمل والندوات.
- **الباحثين:** تفتح الدراسة آفاق جديدة للباحثين في مجال الجريمة للتوسيع في البحث حول دور العامل الايكولوجي في الجريمة بشكل عام وفي المجتمعات البدوية بشكل خاص.

4.1 أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في هدف رئيس يتمثل في التعرف الى "**دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية**"، يتفرع عنه أهداف أخرى فرعية تتمثل في التعرف على:

- دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية.
- دور العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية، يتفرع عنه الاسئلة الآتية:

    - التعرف على دور البنية التحتية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية.

- التعرف على دور الواقع الاقتصادي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية.
- التعرف على دور الواقع الاجتماعي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية.

5.1 أسئلة الدراسة:

تكمن أسئلة الدراسة في سؤال رئيس يتمثل في الاجابة عن: **ما دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟** يتفرع عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية أخرى هي:

- ما دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعيلين في الضفة الغربية؟
- ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟ يتفرع عنه الاسئلة الآتية:
  - ما دور البنية التحتية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟
  - ما دور الواقع الاقتصادي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟
  - ما دور الواقع الاجتماعي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟

6.1 فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الفرضيات الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال التخصص، القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث، صفة المبحوث، طبيعة العمل)
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال التخصص، القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث، صفة المبحوث، طبيعة العمل)
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال التخصص، القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث، صفة المبحوث، طبيعة العمل)

7.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** تنحصر الحدود المكانية في التجمعات البدوية في الضفة الغربية البالغ عددها "3" تجمعات، موزعة على عدة مناطق هي (تجمعات قبيلة الرماضين في محافظة الخليل، تجمعات قبيلة الجهالين في محافظة القدس والكعابنة في محافظة أريحا) كونها التجمعات البدوية الوحيدة التي حافظت على بدويتها بشكل مطلق من حيث نمط المعيشة والمسكن واللهجة وكل ما يتعلق بالبداوة بشكل القديم دون الاندماج في التجمعات الحضرية.
- **الحدود الزمانية:** تنحصر الحدود الزمانية في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي (2021-2022) إلى الفصل الأول من العام الأكاديمي (2022-2023).

- **الحدود البشرية:** تنحصر الحدود البشرية في شيوخ ووجهاء العشائر البدويّة والأعضاء الفاعلين في التجمعات البدويّة الثلاث في الضفة الغربية أو من ينوب عنهم، ولم يتمكن الباحث من الحصول على إحصاء دقيق لهم، وتم تقديرهم من خلال إحصاء تقديري من قبل شيوخ ووجهاء التجمعات الثلاث كما يأتي (قبيلة الرماضين (67)، قبيلة الجهالين (82)، قبيلة الكعابنه (71)، إذ لا يوجد إحصائيات كميّة ونوعيّة رسميّة للحدود البشريّة لدى التجمعات البدويّة، قد يعود السبب في ذلك لتركيبة البدو النفسيّة والثقافيّة واللجوء إلى النظام العشائري بدلاً عن القانون الرسمي.

8.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

من أهم المفاهيم والمصطلحات التي لا بد من تعريفها في الدراسة ما يأتي:

- **الايكولوجيا:** "هي علم يهتم بدراسة علاقة الإنسان ونشاطه وخضوعه للظروف أو الشروط الفيزيقية التي تتصل بالأرض والبيئة الطبيعية" (بلغليفي، 2016: 227)
- **الجريمة:** عرفها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020: 17) "بأنّها كل فعل يخالف أحكام قانون العقوبات أو يعتبر تعدياً على الحقوق العامة أو خرقاً للواجبات المترتبة للدولة أو المجتمع بوجه عام".
- **البدو:** هم "جماعة من الأفراد ليس لهم مكاناً محدداً للعيش، وعادة ما يتخذون الصحراء، كثيروا التنقل من مكان إلى مكان وراء الماء والعشب، وتقوم حياتهم على تربية المواشي وحمايتها، وتتكون بيوتهم من بيوت الشعر والتي تنسج من شعر الماعز" (ابو اسعد، 2013: 31).
- **التجمعات البدوية** (الرماضين، الجهالين، الكعابنة): تعرّف إجرائيا بأنّها التجمعات التي نشأت بعد الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عام 1948م، اذ تم تشتيتهم من أماكن سكنهم الأصلية وهي مناطق (تل عراد)، فلجأوا إلى الضفة الغربية للإقامة فيها ضمن تجمعات خاصة بهم.
- **شيخ العشيرة:** يعرّف بأنه أحد أفراد العشيرة، وعادة ما يكون الأكبر سناً أو له خبرة ودراية في إدارة شؤون العشيرة يتم تعينه من خلال الاتفاق بين الافراد المتنفذين في العشيرة، ومهمته الاهتمام بأمور العشيرة من خلال الأشراف على احتياجاتهم وممثلهم في الاجتماعات العشائرية وغيرها، يمكن له أيضاً المساهمة في حل القضايا العالقة (سواعد، 2008: 30).

- **وجهاء العشائر:** يعرب الباحث هذا المفهوم إجرائياً بأنّه: هو مفهوم يصف رجال الصف الأول في العشائر والذين عادة ما يكونوا شيوخ العشيرة ووجهائها، وهم من الأفراد المسؤولين عن حل الإشكالات سواء لدى العشيرة أو خارج العشيرة، ويتم اختيارهم بناء على الوعي والسن والكاريزما القيادية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة وذات الصلة

1.2 مقدمة:

تعد الجريمة قديمة قدم البشرية وحضاراتها، وهي ظاهرة لا تخص عرق أو ثقافة أو حضارة بذاتها، وانما هي ناتجة عن اختلافات في المصالح بين الأفراد بشكل عام، لذلك اختُلِف في تعريفها بسبب تطور المفاهيم لدى الجماعات والأمم والثقافات، ويختلف مفهومها نسبياً من مجتمع إلى آخر تبعاً للشريعة القائمة أو العرف أو التقليد المتبع (مقداد، 2019).

وعليه فالعوامل الطبيعية المختلفة ساعدت بممارسة ووقوع الجرائم في المجتمعات، إذ إنّ للبنية التحتية والعامل الاجتماعي والعامل الاقتصادي دور كبير في ممارسة الجريمة، إضافة إلى عوامل الطبيعة كالليل والمطر والغابات التي شكلت أرضية لارتكاب الجرائم، فالليل سهل عملية التخفي، ودرجة الحرارة والرطوبة ساهمت في وقوع الجريمة، كما أنّ المطر وفصل الشتاء وانخفاض درجة الحرارة، كانت أيضاً من العوامل المختلفة التي ساعدت على وقوع الجريمة (الشديفات والرشيدي، 2016).

ويمكن القول إنّ المجتمع البدوي الذي يعتمد الخيام للمعيشة، بسبب كثرة التنقل طلباً للماء والعشب وبحثاً عن المراعي، تأثر بهذه العوامل ولعبت دوراً مهماً أسهم في وقوع بعض الجرائم قديماً وحديثاً، لذلك جاءت الدراسة لتسليط الضوء على دور هذه العوامل المختلفة في ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي من وجهة نظر شيوخ العشائر ومن يُعنى بشؤونها من نواب وكبار في العشيرة.

2.2 العامل الايكولوجي:

يتناول هذا القسم من الدراسة العامل الايكولوجي من حيث المفهوم والمكونات والمفاهيم.

1.2.2 مفهوم العامل الايكولوجي:

يعد العالم ارنست هيكل من أوائل الذين استخدموا مفهوم الايكولوجيا عام (1869)، وهي كلمة يونانية تعني "علم دراسة الساكن والمسكن والبيئة"، للإشارة الى دراسة العلاقة بين الفرد والمكان المحيط به من حيث تكيفه مع محيطه واعتماده على الموارد البيئية من حوله وهو ما عرف لاحقا بمفهوم الايكولوجيا البشرية الذي حصد أبرز جهود الباحثين في هذا المجال (عبد اللطيف، 2016).

تطورت الايكولوجيا منذ ذلك الحين لتشير الى الجهود العلمية المنظمة الخاصة بدراسة التفاعل بين الكائنات الحية والطبيعة التي تعيش فيها ضمن نسق بيئي يسمى بالنظام الأيكولوجي، وخلافا للاعتقاد الشائع بكون الأيكولوجيا مرادفة لعلم البيئة، فإنّها في الحقيقة إحدى فروع علم الأحياء الذي يعنى بدراسة كيفية تفاعل عناصر البيئة المختلفة فيما بينها (عبد الكريم، 2019).

تركز الإيكولوجيا على دراسة العلاقة المباشرة بين الإنسان الاجتماعي والبيئة الطبيعية ومدى تضامن الجهود الجمعية، والعلاقات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتحديد الأفعال وردود الأفعال التي تربط الجهود الجمعية بعملية التكيف مع البيئة الطبيعية (بلغليفي، 2016)

كما تركز حسب ما أشار إليه (عبد اللطيف، 2016: 25) إلى "العوامل البيئية التي تحمل تأثيراً على حياة الكائن الحي"، ويتم تكييف المصطلح بالتناسب مع الكائن الحي المعني، ذلك أنّ العوامل الأيكولوجيّة للإنسان تختلف عن العوامل الأيكولوجيّة للحيوان أو النبات. اتباعاً لهذا التعريف وفي النظر الى العوامل البيئية التي تؤثر في حياة الفرد من خلال علاقات الفرد بالمكونات الحية في بيئته الطبيعية المحيطة وما يشتمل عليه ذلك من علاقات مع (المجتمع، الحيوانات، النباتات، الكائنات الحية الأخرى)، كذلك من خلال علاقات الفرد بالمكونات غير الحية في بيئته الطبيعية المحيطة، وما يشتمل عليه ذلك من علاقات التأثر بـ(الحرارة، المناخ، التعرض للشمس، مستوى حموضة المياه، خصائص التربة والهواء).

وعليه فإنّ للبيئة تأثير في طبيعة تكوين الفرد وبناء شخصيته، وكون البدوي يمضي أغلب وقته في الأرض بين الماشية وفي الحقول، فيتعرف على الطقس ويتأقلم مع درجات الحرارة بين البرودة في الشتاء والحر في الصيف، كما يتأقلم مع طبيعة الطرق ومداخلها ومخارجها، ويتأقلم مع الواقع الخاص بصراع الحياة بالمحافظة على البقاء.

2.1.2 مكونات النظام الأيكولوجي:

يتكون النظام الأيكولوجي من مكونين أساسيين هما:

- **مكونات النظام الايكولوجي غير الحيّة:** الإيكولوجيا البشرية الاجتماعية، اهتمامها ينصب على دراسة العلاقات الاجتماعية من حيث دراسة العلاقات المتداخلة بين البيئة الطّبيعية من جهة، والسّكان والمجتمع من جهة أخرى، فالعلاقات بين الإنسان والطبيعة تتمثل في حفاظ الإنسان عليها من خلال المحافظة على الهواء والماء والتربة (عبد الكريم، 2019).
- **مكونات النظام الايكولوجي الحيّة:** تشتمل على كافة الكائنات الحية التي تسكن ضمن السياق البيئي الواحد وهي الغطاء النباتي والحيوانات بمختلف فصائلها، والكائنات الدقيقة والميكروبية والفرد، وتصنف الى الكائنات ذاتية التغذية والكائنات غير ذاتية التغذية، وفقا لكيفية انتاجها لغذائها ومدى احتياجها للبيئة من حولها للبقاء الذي تحققه المكونات الحية من خلال خمس عمليات اساسية هي (التغذية، النمو، التكاثر، التكيف، التنفس، والاخراج) (عبد اللطيف، 2016).

فعلى سبيل المثال يمكن الحديث عن المناخ ودرجة الحرارة كونهما يُشكلان عنصراً مهماً من عناصر النظام الايكولوجي غير الحيّة، فحالة الطقس من حرارة وبرودة وأمطار ورياح تؤثر على ذلك، فتنشط الجريمة في درجات الحرارة العالية أكثر منها في درجات الحرارة الباردة، إذ يكون مستوى النشاط الإنساني في الصيف أكثر منه في الشتاء في كافة المجلات كالسفر والتجارة والتنقل والخروج الى النزهات ذلك بسبب طول وقت النهار في الصيف، ولتأكيد ما سبق أكدت الاحصاءات الجنائية الايطالية اختلاف ممارسة الجريمة في الشمال عنها في الجنوب بسبب حالة الطقس، بذلك نستنتج أن أثر المناخ على اختلاف الظاهرة الاجرامية، يتمثل في أنّ المناطق الحارة ترتفع بها درجة الحرارة ومن ثم تزداد حيوية أجهزة الجسم، إضافة إلى أنّه يؤثر على القوى الجنسية ويتحكم في عاطفة الإنسان، حيث تزداد حينئذ جرائم العنف الواقعة على الأشخاص والجرائم الاخلاقية (شبول، 2011)، نتيجة خروج الناس إلى التنزه

وإلى الحدائق العامة والمنتزهات، مما يؤدي بالناس إلى الازدحام والاحتكاك المباشر، هذا بدوره من الممكن أن يؤدي إلى زيادة جرائم العنف، إذ إنّ الشعور بالعطش نظراً لارتفاع درجة الحرارة، يؤدي إلى زيادة الاقبال على تناول المشروبات المسكرة التي تدفع بدورها إلى ارتكاب الجريمة، كما ترتفع في الصيف نسبة الجرائم الاخلاقية (الجنسية) كالزنا والاغتصاب، إذ إنّ الفرد في فصل الربيع يشعر بالرغبة الجنسية، كونه الفصل الذي يشتد فيه ميل كل جنس إلى الآخر، مما يعني زيادة العنف والانحراف والجريمة (الحيمداوي، 2014).

أمّا جرائم الأموال تزداد في فصل الشتاء الفصل البارد، فالشخص الذي يريد إمداد جسمه بالدفء يستعين حينئذ بالوقود، مما يؤثر على وضعه الاقتصادي، ويدفعه لإرتكاب جريمة السرقة وغيرها من جرائم الأموال، فمثلاً طول الليل وقصر النهار تسهل الطريق أمام السارق، ذلك لأنّ السرقات تقع في الليل لسهولة تنفيذها، وسهولة اختفاء مرتكبيها وصعوبة التعرف عليهم في الظلام الدامس، هذا ما تدعمه نظرية النشاط الرتيب التي سوف يتم الحديث عنها في النظريات المفسرة للدراسة، إضافة إلى ذلك فإنّ حاجات الانسان وتعدد نفقاته في ظل وجود البطالة يؤدي إلى زيادة نسبة الجرائم الواقعة على الاموال (المهيرات، 2000).

أمّا فيما يخص المسكن فاختيار مسكن الأسرة (العائلة) يتأثر إلى حد ما بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين، فمثلاً اختيار مكان السكن (المسكن) في حي أو منطقة راقية تتوفر فيها شروط الإضاءة والتهوية الصحية يؤثر تأثيراً ايجابياً على الحالة الصحية والنفسية لكل أفراد الأسرة، إذ من الطبيعي اختيار المسكن المناسب تبعاً لدخل الأسرة، فالمسكن الخاص بالعائلات ذات الدخل المرتفع، يختلف عن المسكن الخاص بذوي الدخل المحدود، فعادة ما يتصف المسكن الخاص بذوي الدخل المنخفض بسوء الإضاءة والتهوية وهو غير صحي بسبب الرطوبة (بومصران، 2017)، كذلك يتسم بضيق المساحة، الأمر الذي يؤدي إلى تكدس الأفراد وزيادة عددهم في المكان الواحد، إضافة إلى أنّه من الممكن تقيم عدة أسر معاً في مكان واحد أيضاً، عادة ما تكون هذه المساكن مشتركة في دورات المياه كما في الأحياء الشعبية، الأمر الذي يؤدي إلى الاحتكاك وزيادة المنازعات بين الأشخاص المقيمين في مثل هذه الشقق السكنية، وعلى المستوى الصحي والنفسي يمكن أن تنشأ لدى هؤلاء الأفراد الكثير من الامراض بسبب ضيق المسكن، فقد يضطر هؤلاء الأفراد إلى الغياب عن المسكن طيلة النهار، الأمر الذي يعرضهم للاتصال مع الكثير من الأفراد ومنهم ذوي خلفية إجرامية، بالتالي قد يقع هؤلاء الافراد ضحية الوقوع في براثن الجريمة ذلك بسبب الازدحام الشديد داخل هذه المساكن التي تخص ذوي الدخل المنخفض (الحيمداوي، 2014).

أمّا فيما يتعلق بالطرق فهي بشكل عام تسهم في حدوث الجريمة تحديداً تلك الطرق البعيدة والنائية التي لا تكون صالحة للسير السريع ولا تكون معبدة، هذه الطرق يسلكها المجرمون في

ارتكاب جريمتهم، وذلك من خلال عمل كمائن من قبل المجرمين فيها لاصطياد ضحاياهم، كونها بعيدة عن مركز المدن والقرى، ويكون السطو على المواطنين من خلالها فرصة، كالسرقة والسطو والاغتصاب وغيرها من الجرائم، إضافة الى أنّها تعد من الوسائل المهمة للتهريب كما يحصل مع تجار المخدرات، وهو ما تؤكده نظرية النشاط الرتيب ونظرية الفرصة (عبد القادر، 2017).

إضافة لما سبق يربط (Powell et al, 2015) الجريمة بالظروف المناخية والخصائص الأيكولوجيّة للبادية التي أدت بالفعل إلى تدني أعداد المكونات الدقيقة من جهة، وظهور أنواع خاصة في البيئة الصحراوي تتسم بصلابتها وقدرتها التكيفية العالية أبرزها البكتيريا الزرقاء، التي تنشط بازدياد مستوى الرطوبة في الجو وفي التربة تأتي على شكل طحالب، وتلعب دوراً اساسياً في بقاء الحياة الصحراوية والمحافظة على القشرة الصحراوية، لكنها مسؤولة أيضاً عن انتاج غازات سامة للإنسان والحيوان بالقرب منها من جهة أخرى، مما سبق يتضح لنا أنّ الجرائم في التجمعات البدويّة ونتيجة للعوامل السابقة تختلف كماً ونوعاً عن الجرائم التي تظهر في كل من المدن والريف، كما تختلف في إسلوب ممارسة الجريمة، فهناك اختلاف في الإسلوب بين المدن والريف وبين التجمعات البدويّة نتيجة العوامل أعلاه.

3.2.2 قوانين النظام الايكولوجي:

تتمثل القوانين الأربعة للإيكولوجيا كما بينها (عبد اللطيف، 2016) و (Foster, 2012) على النحو الآتي:

- **قانون الاتزان–الاستقرار:** ينطلق هذا القانون من الإيمان بالتكامل ما بين مكونات الطبيعة التي تخلق احتياجاتها تواصلاً مباشراً فيما بينها، دون أن يشترط استمرار الطبيعة على وجود أو استمرار مكون من مكوناتها، فقد يحدث أن تفقد الطبيعة عنصراً أو مجموعة من عناصرها بشكل مفاجئ، وقد يحدث أنْ تختل ديناميات النظام البيئي بما يحدث كارثة طبيعية، فتظهر مرونة الطبيعة الضرورية لتعويض ما تم فقدانه ولاستعادة الاستقرار والاتزان ضمن النظام أو عبر الأنظمة المتجاورة.
- **قانون الديناميكيّة:** أحدث التقدم في الفيزياء تطوراً في فهم الطبيعة الدينامية للبيئة، ذلك أن مكونات البيئة الحية وغير الحية على حد سواء تتكون من التفاعل ما بين المادة والطاقة، الذي يعمل بدوره وفقا لقوانين خاصة أهمها قانون حفظ المادة الذي يفيد باستحالة فناء المادة

والطاقة، أي أن ما ينتج عن إحدى العمليات أو العلاقات في الطبيعة يحتفظ ويتم تدويره واستخدامه في عملية او علاقة أخرى، مما يخلق حركة مستمرة بين المكونات داخل النظام الطبيعي.

- **قانون التكيف:** ينص القانون على سيادة النظام الطبيعي للبيئة واحتياجاته على الأنظمة الفرعية التي يتكون منها، بما في ذلك التغييرات التي أحدثها الفرد بفعل تطوره الصناعي والتكنولوجي في البيئة التي يعيش فيها، وما ترتب عليه من ادخال مواد ومركبات كيميائية جديدة إلى نظام التفاعل البيئي التي أدت إلى تدمير وتشويه أشكال مختلفة من الحياة واستبدال التراكيب البيوكيميائية الموجودة بمواد غير متوافقة مع الطبيعة، ذلك أنّ الطبيعة ككل في صورتها الحالية ما هي إلا نتيجة عن عملية مستمرة من التكيف والتعايش بين مكونات النظام البيئي.
- **قانون البناء والوظيفة:** يوضح القانون الفروق ما بين المكونات المنتجة والمكونات المستهلكة في البيئة من حيث الاستخدام للطاقة وتدويرها، ذلك أن كافة العمليات الحيوية وغير الحيوية في الطبيعة تحتاج إلى استهلاك مقدار معين من الطاقة يتم تحويلها إلى شكل آخر أقل فاعلية وامكانية للاستخدام، من خلال مراقبة هذه العملية من تدوير الطاقة الناتجة عن التفاعلات المختلفة في البيئة.

4.2.2 مجالات الايكولوجيا:

تُصنف مجالات الإيكولوجيا البشرية إلى:

- **الإيكولوجيا البشرية الطبيعة:** يهتم هذا الحقل بدراسة العلاقات بين الصّفات البيولوجية للإنسان والبيئة الطّبيعية، ذلك من خلال التّوجه نحو دراسة التّطورات العضوية الّتي مرّ بها الجنس البشري منذ عصور ما قبل التّاريخ، منعطفاً بالدّراسة إلى المستوي الإقليمي، وصولا إلى وصف كامل لتكيف الجماعات في بيئاتهم المحلية، والخصائص العضوية لجسم الكائن البشري وعلاقة ذلك بالبيئة الطبيعية، من هنا فإنّ موضوعات التّأقلم والتّعود والأساس البيئي للأراضي والأوبئة تشكل الموضوعات الأساسية لمحاور اهتمام هذا الحقل (بلقصير، 2021) إذ يمكن حصر مجالات اهتمام الإيكولوجيا البشرية حسب (ابن معمر، 2019) في:
    - دراسة التّنظيم الاجتماعي ممثّلاً في التّوزيعات السّكانية للسّكان، والمؤسّسات في منطقة محدودة ضمن مجتمع محلي أو مجموعة من المجتمعات المحلية.

- دراسة الهيمنة (الأيكولوجيّة) الّتي تمثّل الأوجه (الديناميكية) والوظيفية للعلاقات المكانية.
- ظواهر التّعاقب والتّتابع التي تصنف التّغيرات الزّمانية في المجتمع المحلي.

- **الإيكولوجيا البشرية الاجتماعية:** اهتمامها ينصب على دراسة العلاقات الاجتماعية من حيث دراسة العلاقات المتداخلة بين البيئة الطّبيعية من جهة، والسّكان والمجتمع من جهة أخرى، فالعلاقات بين الإنسان والطبيعة تتمثل في حفاظ الإنسان عليها من خلال المحافظة على الهواء والماء والتربة.

يمكن إجمال اهتمام (الإيكولوجيا) البشرية الاجتماعية بدراسة العلاقات بين الإنسان وبيئته، والوقوف على تفاعله مع عناصر البيئة والآثار المتبادلة بينه وبينها، يتضمّن هذا التّفاعل ظهور أنماط وأساليب للتّفكير والعمل الإنساني لاستغلال الطّبيعية، ثم البحث في تحسين هذه الوسائل وتطويرها، إذ يمكن دراسة العلاقات (الأيكولوجيّة) من وجهتين حسب وجهة نظر (الوافي، 2015):

- **الأولى:** دراسة وصفية للحياة الاجتماعية وتصوّرها كما هي في وقت معين.
- **الثانية:** دراسة ديناميكة تتعلّق بالحياة الاجتماعية في تغيرها ما بين زمن وآخر، وما يترتب على ذلك من تغيرات في البناء الاجتماعي ووظائفه عبر الزّمن.

مما سبق نلاحظ أنّ (الإيكولوجيا) لا تهتم فقط بدراسة الاستجابة للبيئة أو ردود الفعل النّاتجة عن الاحتكاك والتّفاعل مع البيئة، بل تهتم أيضا بتوزيع وتركيب وظائف الجماعات مع دراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة الّتي تنشأ بين أعضاء الجماعة الواحدة وبين الجماعات المختلفة، إضافة إلى التّركيز على طبيعة وأهمية العادات والتّقاليد في ضبط سلوك الود الاجتماعي) .

كما ونلاحظ إلى أن العامل الاجتماعي جزء من مكونات البناء الاجتماعي، ويشمل الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وأنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات، وقد تكون هذه العلاقة على درجة عالية من القوّة، كما هو الحال في المجتمعات الصّغيرة كالأسرة والقرية والجماعات الأولية، ويدخل في إطار العامل الاجتماعي العلاقات الاجتماعية والثّقافية والعادات والتّقاليد (بلقصير، 2021).

إنّ ما يؤكد ما سبق النتائج توصلت إليها دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) إذ توصلت إلى أنّ رفاق السوء يؤثرون بشكل كبير في ارتكاب الجريمة، وأن الضبط الاجتماعي يشكل عاملاً مهماً في ارتكاب الجريمة، واعتبار أنّ الجرائم مكتسبة من حيث حدوثها، ومتعلقة بأشخاص تعرضوا لظروف أسهمت في توجههم نحو الجريمة.

نستنتج مما سبق أن المجتمع البدوي مجتمع مترابط من حيث العلاقة بين الأفراد، لكن هذا لا يعني عدم وجود رفاق سوء يمكن أن يسهموا في إحداث جرائم في المجتمع البدوي، إضافة إلى أن العامل الاجتماعي قوي بسبب قربهم من بعضهم البعض، هذا له تأثير في تمكين البعض ممن لديهم خلفية جريمة للقيام ببعض الجرائم كالسرقة والنهب والسلب والقتل.

3.2 الجريمة:

يتناول هذا القسم مفهوم الجريمة والعوامل المسببة لها وأقسامها:

1.3.2 مفهوم الجريمة:

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك اختلافاً في تعريف الجريمة حسب الباحثين والعلماء، فعلماء النفس والاجتماع يعرفونها بغير تعريف علماء الشريعة والقانون، وهذا الاختلاف بسبب النظرة الخاصة بالعوامل المتعلقة بالجريمة كالزمان والمكان.

- **مفهوم الجريمة لغوياً:** الجريمة في اللغة من أصل الكلمة جرم، وهي بمعنى الكسب والقطع (ابن منظور، 1984: 5/12)، والجرم مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شراً وتعني التعدي والذنب (البستاني،1983 :1087).
- **مفهوم الجريمة قانونياً:** تعرف الجريمة قانوناً حسب (حسني، 2018: 40) بأنّها "كل فعل غير مشروع صدر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا"، فيما بين (سلامة، 2018: 84) بأنّها "الواقعة التي ترتكب وتؤدي أضراراً بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات ورتب عليها أثرا جنائياً متمثلاً في العقوبة".

مما سبق يمكن القول إنّ المفهوم القانوني يركز على أن يكون هناك ارتباط بين الفعل بالارادة والقصد، وأن يكون في ارتكابه مخالفة لنص قانوني، وأن ترتبط المخالفة بجزاء وعقوبة، ولا تأخذ حسن النية أو سوؤها في ارتكاب الفعل.

- **مفهوم الجريمة اجتماعاً:** تعرف الجريمة اجتماعاً حسب (عقل، 2015: 31) "بأنّها كل فعل وتصرف يكون فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم وعادات المجتمع".

فيما يبين (شديفات والرشيدي، 2016: 2124) أنّ الجريمة اجتماعياً هي "كل سلوك يخالف الضوابط والقيم والاعراف والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع التي يمكن أن تضر بالأخرين في حال القيام بها".

وعادة ما تكون الأعراف والتقاليد مختلفة بين المجتمعات، إلا أنّ المجتمعات عامة لديها أعراف في اعتبار كثير من الجرائم المعروفة جرائم إذا ما تم ارتكابها من قبل الأفراد (كالقتل والسرقة وقطع الطريق والنصب والاحتيال وغيرها من الجرائم).

- أمّا من ناحية جغرافية فيرى (الخطيب وآخرون، 2019) "بأنّه يمكن دراسة الجريمة من ناحية جغرافية من خلال تحديد التنظيم المكاني للجريمة ودراسة العوامل المكانية المؤثرة في حدوث الجريمة باختلاف الاماكن التي وقعت فيها الجريمة ذاتها".

مما سبق فيما يخص التجمعات البدوية فيمكن القول إنّ المكان له تأثير كبير في تحديد الجرائم، إذ إنّ لطبيعة المنطقة التي يعيش فيها البدو دوراً كبيراً في حدوث الجرائم.

2.3.2 العوامل المسببة للجريمة:

إنّ الأسئلة الرئيسة التي طالما شغلت أذهان العلماء تتمحور حول العوامل والاسباب والدوافع التي تجعل بعض الأفراد يقدمون دون البعض الآخر على الخروج عما يوافق عليه المجتمع ويخرق القاعدة القانونية والسير في طريق الجريمة والانحراف، لعل من أهم تلك العوامل ما يأتي:

- **العوامل الشخصية:** يشير دور كايم إلى أنّ المجتمع الذي تنعدم فيه المعايير، ويصل إلى مرحلة اللامعيارية يصبح مفتقراً إلى المعايير الاجتماعية الضرورية لضبط السلوك، أو أن معاييره التي كانت تتمتع بقدر من الاحترام من قبل أعضائه لم تعد تستأثر بذلك الاحترام الذي يفقد سيطرتها على السلوك، وعليه حين يختل التوافق والانسجام التقليدي بين الفرد والمجتمع نتيجة لظروف جديدة طارئة يصعب على المجتمع تهيئة الفرد للتجاوب معها (شبول، 2011).
- **العوامل الاجتماعية:** هي التي تتصارع فيها المعايير والقواعد والقوانين مع بعضها البعض ويقع الفرد بسببها في العديد من المشكلات بسبب فشله في فهم التناقضات القائمة بالتالي فشله في التوافق مع ما يسود من أوضاع، هذا بدوره يؤدي إلى الفوضى الاجتماعية (أبو زيد، 2003).

- **عوامل التركيبة الثقافيّة للمجتمعات:** إذ هناك صعوبات في تكوين صورة عن السلوك الإجرامي يمكن تعميمها على المجتمعات بغض النظر عن خصوصياتها وتنوع ثقافاتها، ومع أنّ البحوث المعنية بهذا الموضوع ما تزال تصطدم بتعددية واختلاف مجتمعات العالم وتعذر وضع تعريف أو تحديد جامع مانع لكل الوقائع الإجرامية، إلا أنّ هناك بعض الملامح التي تعطي تصورا شموليا على الأقل في أمريكا والعالم الغربي الصناعي عن السلوك الإجرامي الحضري (شتا، 2004).
- **العوامل الاقتصادية:** تعد من أهم الدوافع لارتكاب الجريمة إذ إنّ هناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة البطالة والجريمة، فيسهم الفقر وضعف الحصول على القوت اليومي الى التوجه نحو السرقة والقتل والنصب والاحتيال، وهذا يؤدي إلى جرائم اخرى (حداد، 2002).

3.3.2 أنواع الجريمة وتصنيفاتها:

تكمن أنواع وتصنيفات الجريمة حسب كل من (بولماين، 2008 و Norton and Jeschek, 2019) بما يلي:

- **الجرائم بحسب الخطورة:** تقسم إلى الجناية وهي أشد المستويات خطورة ويحظى مرتكبوها بعقوبات مرتفعة، الجنحة وهي أقل خطورة، والمخالفة وهي أبسط الجرائم وأقلها خطرا على الآخرين.
- **الجرائم بحسب الطبيعة:** تقسم الى جرائم سياسية ترتكب بدافع الاعتداء على النظام الحاكم، وعسكرية ترتكب بهدف الاعتداء على المصلحة العسكرية للدولة، واقتصادية تلحق الضرر بالأموال العامة وعمليات الانتاج والاستهلاك، وجرائم اجتماعية ترتكب بحق الآخرين وتحركها الدافعية الانانية.
- **الجرائم بحسب الفعل:** وهي إمّا ايجابية وتعني التصرف بما يخرق القانون أو سلبية وتعني السلوك بما لا يحقق الأحكام القانونية، ويتصف مرتكبها بأربع صفات هي التصرف المدفوع بهدف الايذاء، والتصرف رغم معرفة العواقب، والتصرف بتهور، والتصرف بإهمال.
- وحسب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020) فقد تبين أنّ نسبة الأسر ضحايا الأفعال الإجرامية حسب نوع الفعل الإجرامي خلال عام (2020)، مقارنه في العام (2016) كانت أقل، لمزيد من التوضيح انظر/ي الشكل رقم (1.2)

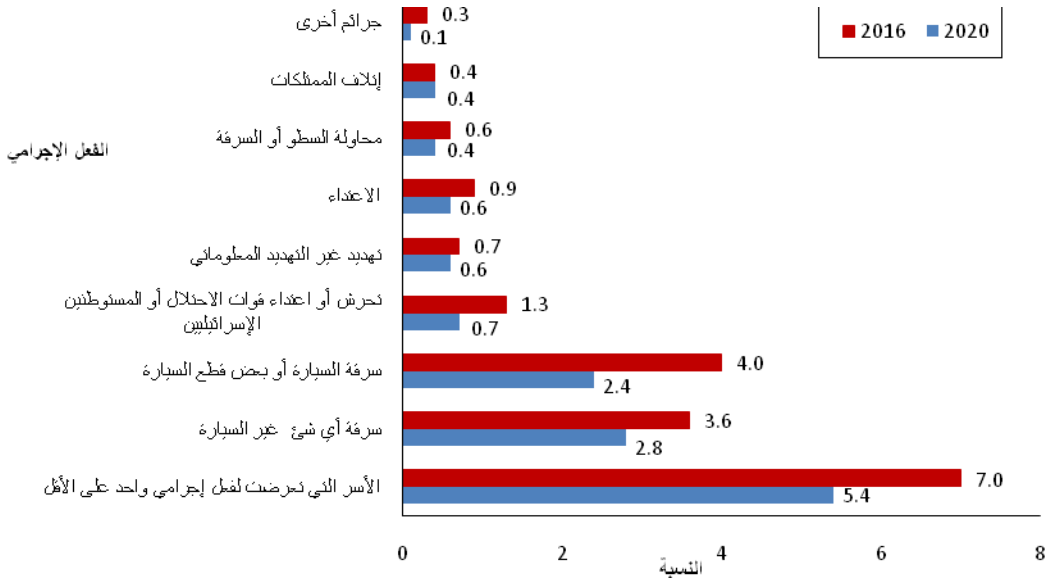

شكل رقم (1.2): يوضح نسبة الاسر ضحايا الافعال الاجرامية حسب نوع الفعل الاجرامي خلال العام (2020) مقارنه مع العام (2016)

يتصح لنا من الشكل رقم (1.2) أنّ نسبة الأسر في فلسطين التي تعرضت لتحرشات واعتداءات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين بلغت (0.7%) مقارنة بـ(1.3%) في العام (2016). فيما بلغت نسبة الأسر التي تعرض أحد أفرادها لتهديد معلوماتي واحد على الأقل (2.0%) بواقع (1.4%) في الضفة الغربية و(3.0%) في قطاع غزة.

وعليه يمكن القول بأنّ الفعل الجرمي في العام (2016) أعلى منه في العام (2020) باختلاف الفعل الجرمي، هذا يعود إلى أنّ العام (2020) كان انتشار كورونا مؤثراً في الحد من الفعل الجرمي بسبب الانتشار للاجهزة الأمنية وبسبب الاغلاقات المتكررة، فكان نسبة حدوث مثل هذه الجرائم قليل، حيث وجود الرقابة كما وضحتها نظرية النشاط الرتيب تقلل من فرصة الجاني في ممارسة الجريمة أيا كانت.

4.2 التجمعات البدوية في الضفة الغربية:

يتناول هذا القسم تاريخ البدو في الضفة الغربية وطبيعة الظروف التي يعيشونها:

1.4.2 تاريخ البدو:

يعرف البدو عن أنفسهم امتداد لسكان البادية الأصليين حيث تنتمي التجمعات البدوية في الضفة الغربية الى القبائل التي هاجرت في الفترة الواقعة بين عام (1948) وعام (1951) من موطنها في صحراء النقب نتيجة لرفضها التعاون مع السلطات الاسرائيلية الى مناطق متفرقة من الأردن والضفة الغربية (Mihlar et al, 2011).

ورفض البدو الفلسطينيين الاستقرار في المخيمات مثل غيرهم من اللاجئين الفلسطينيين رغما عن تسجيل ما نسبته (70%) منهم كلاجئين وفقا لتقارير وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين، ذلك أن البدو ارتأوا السكن في الأراضي الصحراوية والشبه صحراوية بعيداً عن المدن والحياة المدنية لأنّ لديهم قدرة على استكمال نمط حياتهم الذي يعتمد على تربية المواشي خاصة الجمال والخراف، بالرغم من أنه تمّ مواجهة نمط حياتهم بالرفض من قبل سكان الريف الذين شعروا بتهديد مزارعهم ومصادر مياههم من البدو وماشيتهم (مساعد، 2008).

يعيش البدو في ظروف صعبة ومعقدة ذلك في الاماكن التي يسكنون فيها، إذ تفتقر هذه الأماكن إلى مقومات الحياة الطبيعية، رغم ذلك إلا أنّ البدو يعتمدون على ذلك ولديهم القدرة على التأقلم مع هذه الحياة، إلا أنّ ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من تهديد بالهدم وملاحقتهم للخروج من أماكن سكنهم الثاني الذي حصلوا عليه بعد النكبة عام (1948)، يسهم في أضعاف قدرتهم على البقاء، على الرغم من أنّه يعزز فيهم العادات والتقاليد التي تربوا عليها.

وفي يومنا هذا تعيش هذه التجمعات في المساحات الممتدة ما بين المدن والتجمعات السكنية الريفية في جنوب ووسط وشرق الضفة الغربية، وتنقسم إلى ثلاث قبائل هي قبيلة الكعابنة وقبيلة الرماضين وقبيلة الجهالين، التي تنقسم كل منها بدورها إلى عائلات وفروع متعددة، حيث يقدر عددهم في فلسطين بحوالي (150) ألفاً حسب ما أشار اليه (حنيطي، 2020).

إن غياب السكان البدو عن إحصائيات وتعدادات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات غير الرسمية ذات العلاقة، جاء بسبب الظروف التي يعيشها البدو متنقلين في أماكن مختلفة، كذلك بسبب وجودهم في مناطق السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي يأتي مرافقاً للانعدام في البنية التحتية والخدماتية في التجمعات البدوية، الذي يشمل صعوبة تلقي الخدمات الطبية والوصول الى المدارس والحصول على المياه أو الكهرباء، بالإضافة إلى وعورة وخطورة الطرق المؤدية إلى التجمعات البدوية (Heneiti, 2014).

على الرغم من غياب احصائيات خاصة بالبدو في الضفة الغربية إلا أن القبائل البدوية تعيش منذ مئات السنوات وفقاً لمجموعة من التقاليد والعشائر التي يعود بعضها إلى مئات السنوات، الأمر الذي يكسب الحفاظ على الوضع الراهن أولوية عظمى للفرد والجماعة، لعل أبرز التقاليد البدوية هي وحدة العائلة والقبيلة والولاء الى النسب والتوارث، مما ساهم في تشكيل النظام العشائري لدى القبائل البدوية كما نعرفه اليوم (سواعد، 2008).

يتكون المجتمع البدوي من مستويات مختلفة من الانتماء الى الجماعة، يعتبر المستوى الأعلى العشيرة أو ما يسمى بالقبيلة، ثم تنقسم القبيلة الى أكثر من حمولة، تنقسم بدورها الى أكثر من عائلة، تسود هذه العائلة طابع الأسرة الممتدة حيث تتكون كل عائلة من أسر فرعية تعيش بجوار بعضها البعض تتشارك في مهام الحياة اليومية وفي مسؤولية حماية العائلة من الأسر المجاورة في التجمع السكاني البدوي التي قد تتبع لحمولة أو عشيرة مختلفة (حنيطي، 2020).

ونتيجة للخلافات المترتبة على غياب دستور قانوني واضح، فإن القبائل البدوية منذ نشأتها تتبع عملية اختيار وترشيح مميزة ينتج عنها اختيار مجموعة من الممثلين يعتبر كل منهم الناطق باسم الأسرة أو الأسر التي ينتمي لها أمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والآخرين في أسر أو حمولات أو قبائل أخرى هذا من جهة، ومسؤول عن حل المشاكل وتسيير أمور الحمولة فيما بين أفرادها من جهة أخرى (Heneiti, 2014)، هذا التشكيل الخاص بالبدو يُطلق عليه التنظيم البرلماني، إذ إنّ الأشخاص المختارين الذين غالبا ما يكونون أبناء أو أحفاد لممثلي العائلة السابقين، عادة ما يلتقون لتكوين ما يسمى بالمجلس القبلي الذي يتكون من مجموعة من ممثلي الأسر في عائلة أو عشيرة واحدة (سواعد، 2008).

1.1.4.2 التنوع في الموارد الاقتصادية لدى التجمعات البدوية:

في الماضي اكتسب البدو رزقهم من الزراعة، لكن الانخفاض العالمي الحاصل في أسعار المنتوجات الزراعية نتيجة تطوير أساليب الإنتاج الجديدة، كان قد أدى إلى تقليص مدخولات الشرائح الاجتماعية التي ظلت تمارس مجال الزراعة في الأساليب غير الحديثة ومنها شريحة البدو، حيث أدت حقيقة الانتقال إلى أماكن السكن الثابتة ومصادرة أراضي البدو إلى تقليص مزاولة الزراعة لدى البدو، لهذه الأسباب يضطر البدو إلى البحث عن مصادر رزق أخرى، بيد أن حقيقة عيشهم في أماكن السكن الريفية وعدم وجود البنى التحتية للصناعة في بلداتهم وفي المنطقة المحيطة بهم – كل هذه الأمور تعترض سبيلهم في التطوير وإيجاد مصادر الرزق المطلوبة (أمارة، 2012)

إضافة لما سبق تشكل المناطق التي ينتشر فيها البدو في الضفة الغربية عقبة امام انجاح مخططات التوسع الاسرائيلية في مناطق "ب" ومناطق "ج"، إذ أن طرد البدو منها فتح المجال للزحف العمراني الاستيطاني في الضفة الغربية خاصة في محافظات القدس وطوباس والأغوار، الأمر الذي أدى بالحكومة الاسرائيلية لاتخاذ إجراءات ضاغطة على المجتمعات البدوية تؤدي بهم الى الرحيل عن مواطنهم التي يستقرون فيها منذ عشرات السنين مثل رفض ترخيص المنشآت ومشاريع البنية التحتية ومنع السكان من الحصول على الخدمات الصحية أو الوصول إلى مصادر المياه أو حفر الآبار أو اغلاق المساحات المحيطة بالتجمع البدوي واعتبارها مناطق عسكرية.

وعليه تبذل الأسرة البدوية مجهوداً خاصاً من أجل الابقاء على نمط حياتها من خلال البحث عن مصادر مختلفة من الدخل لتوفير احتياجات الأسرة من جهة، والماشية التي ترعاها من جهة أخرى، وكثيراً ما يتضمن ذلك الزراعة والتنقل والارتحال بعيداً عن المسكن للعمل في المهن والحرف والصناعات المختلفة في المدن والقرى الفلسطينية أو المستوطنات الاسرائيلية المجاورة (Heneiti, 2014)، إذ وجب الإشارة هنا إلى أنّ الحكومة الاسرائيلية لعبت دوراً اساسياً في خلق الضغط الاقتصادي الذي يعاني منه البدو في الضفة الغربية، بعد أن أغلقت الأسواق الاسرائيلية أمام البضائع الفلسطينية ومنع البدو من الحصول على تصاريح التنقل اللازمة للعبور إلى إسرائيل (Mihlar, 2011).

2.1.4.2 الضغوطات الإسرائيلية على التجمعات البدوية:

ان المجتمع الفلسطيني يعاني العديد من الضغوطات الاسرائيليّة التي أثرت سلباً على جميع مجالات حياتهم، وبما ان البدو جزء من المجتمع الفلسطيني فهو كذلك عانى العديد من تلك الضغوطات، حيث عملت الحكومة الإسرائيليّة على تهجير البدو من خلال تطوير مجموعة من مخططات الترحيل كان أبرزها مخطط النويعمة الذي تضمن نقل وترحيل بدو محافظة القدس والمستقرين في المساحات المحيطة بمستوطنة معالي أدوميم على وجه التحديد الى منطقة النويعمة في محافظة أريحا (الحروب، 2018)، الأمر الذي رفضه البدو لمجموعة من الأسباب كان أبرزها الخوف من فقدان نمط الحياة البدوي نتيجة لمجاورة تجمعات سكان الريف والمدن، حيث اعتقد البدو بأنّ ذلك سيؤدي الى تحويل تجمعاتهم الى مناطق مكتظة موبوءة بالجريمة، ذلك أنّ نقل الخلافات الاسرية في القبيلة البدوية أو فيما بين القبائل الى حيز التدخل الاجتماعي أو الحكومي سيؤدي الى احتقان السكان غير المتأقلمين مع الثقافة الجديدة، والذين يشعرون بتدني قدرتهم على التعايش مع الآخرين سواء ضمن المجتمع البدوي أو خارجه دون الاختلاف معهم بما قد يتطور الى شكل من اشكال السلوك العدواني أو العنيف (Heneiti, 2014).

خلال حرب العام 1948، تمّ طرد معظم البدو العرب إلى الأردنّ، قطاع غزّة ومصر، وبقي في النّقب تقريبًا نحو (10000) نسمة فقط، وقرّر رئيس الحكومة الإسرائيليّة الأوّل، دافيد بن غوريون، تركيزهم في شمال شرق النّقب، ضمن منطقة تبلغ مساحتها 1.5 مليون دونم يُطلق عليها "السّياج"، حيث يسكن الآن بالفعل آلاف من البدو مع مرور الوقت، ساهم جعل البدو أصحاب الأراضي إلى جوار هؤلاء الذين تمّ طردهم عن أراضيهم، إلى حدوث انشقاق عامّ قسّم السكّان إلى قسمين. وأصبح هناك الآن "السّمران "(وهم في الأساس أصحاب الأراضي) و"الحمران" (وهم في الأساس الذين فقدوا أراضيهم وتمّت إعادة توطينهم في "السياج")، وقد وُعدَ الأخيرون بأنّ ترحيلهم عن أراضيهم هو عبارةً عن إجراء مؤقَّت وبأنّه سيكون بمقدورهم العودة إلى بيوتهم خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، في العام 1951، تمّ فرض الحكم العسكريّ على السكّان العرب في إسرائيل، ومن ضمنهم بدو النقب(أبو راس، 2006)

وقامت السلطات الإسرائيلية منذ سنة 1949 بتهجير غالبية بدو النقب من أراضي أجدادهم، شمل ذلك بدو الجهالين في منطقة تل عراد، وقد نزح عرب الجهالين من أراضيهم القبلية إلى أطراف صحراء النقب قبل أن يتفرقوا في اتجاهات عدة نحو الأردن وغزة والضفة الغربية في سنة 1951 وبقوا في

منفاهم القسري بعيدا عن أراضيهم القبلية حتى الآن، ويعيش اليوم في النقب حوالي 220 ألفا من البدو الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، أكثر من نصفهم في قرى بصحراء النقب ويقيمون في 6 قرى معترف بها، وفي 36 قرية أخرى غير معترف بها يعيش بها حوالي مئة ألف إنسان، وهم ولا يستفيدون من معظم الخدمات البلدية، لأنّ السلطات الإسرائيلية لا تعترف بهذه القرى، وفي عام 2011 أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة لتوطين البدو في النقب عرفت باسم "خطة برافر" التي كانت تهدف إلى ترحيل آلاف البدو العرب من قراهم في النقب وإعادة توطينهم في مجمعات سكانية أخرى حضرية(أبو اسعد، 2003).

وفي أعقاب انتهاء الحكم العسكري في العام 1966، قرّرت الحكومة الإسرائيلية تمدين البدو، مركّزةً إيّاهم في مناطق مدينية بُنيت لهذا الغرض. وكانت أوّل مدينة كهذه هي تل السّبع، والتي كان تأسيسها مشوبًا بعدد كبير من الأخطاء التّخطيطية، والتي أصبحت واضحة عند بناء المركز المدينيّ الثّاني رهط، الذي أقيم في العام 1972. أما بلدتا كسيفة وعرعرة فقد أقيمتا في العام 1982 لغرض توطين البدو الذين تمّ طردهم عن أراضيهم في تل ملهاتا إثر الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وبناء المطار العسكري "نيفاتيم" في الموقع. وتمّت إقامة شقيب السلام في العام 1984 وكلّ من حورة ولقيّة في العام 1990 (ابو راس، 2006)

في نهاية سنوات الخمسينسات بدأت الدولة في تخطيط مسار تمدن المجتمع البدوي في النقب، الذين سكنوا في قرى تاريخية وقرى تم نقلها على يد الحكم العسكري من النقب الشمالي بواسطة تجميع البدو في مناطق بلدية مكتظة ومحددة سعت الدولة لفرض سيطرتها على هذه الفئة، ولمنع نمو القرى غير معترف بها وتوفير في الاراضي والميزانيات في البنى التحتية لإقامه تجمعات، في سنة 1966 م مع نهاية الحكم العسكري مسار التمدن أقامت الدولة حتى سنوات التسعنيات من القرن الماضي اربعة بلدات بدوية غالبيتها في منطقة السياج، حيث تم تركيز البدو في النقب خلال سنوات ال50 في ظل الحكم العسكري(روتم، 2016).

وبدأ البحث حول حلول للمجتمع البدوي فيأايام الحكم العسكري، حينما كان من الواضح أنّ الحكم العسكري يشارف على الانتهاء، وكذلك الضغط من جهة المجتمع للحصول على الخدمات والبنى التحتية والذي كان في زيادة، والمجتمع البدوي الذي جمع في منطقة السياج وعاش تحت الحكم العسكري، سكن في قرى لم يعترف بها من قبل الدولة، لا شبكة مياه أو كهرباء وبدون خدمات

حكومية مثل التعليم والصحة، وبوجود انتهاك صارخ لحرية التنقل وحيث أنّ الجيش كان هو الذي يتعرض للضغوطات المتزايدة من قبل المجتمع البدوي، فإنّ أول من قام بالبحث عن حلول لوضع البدو كان ضباط الجيش(أبو اسعد، 2003).

وفي صيف 1958 كتب تقرير سري بعنوان" تنظيم ثابت لمنطقة سياج البدو في النقب" التقرير عرض مواقف المسؤولين في الجيش بخصوص النقب، وكشف عن الحل الذي اقترحه الجيش لتسكين البدو في المنطقة، هذا التقرير الذي حاز على اسم" الضابط اهارون خرسينا"، وهو الذي كتبه، اعتمد على استطلاع أقيم في منطقة السياج التقرير حدد أنّ الهدف الذي يقف وراء تجميع البدو في منطقة السياج، المثلث ما بين بئر السبع، عراد وديمونا، هو تفريغ مساحات وأراضي من أجل استيطان يهودي مستقبلي، وأنّ وموقف الجيش هوأنّه يجب تركيز البدو في عدد من البلدات(روتم، 2016،).

3.1 الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبدو في إسرائيل

في الماضي اكتسب البدو رزقهم من الزراعة (قطعان الغنم والزراعات الحقلية)، ولكن الانخفاض العالمي الحاصل في أسعار المنتوجات الزراعية إثر تطوير أساليب الإنتاج الجديدة، كان قد أدى إلى تقليص مدخولات الشرائح الاجتماعية التي ظلت تمارس مجال الزراعة في الأساليب غير الحديثة ومنها شريحة البدو الاجتماعية كذلك، فقد أدت حقيقة الانتقال إلى أماكن السكن الثابتة ومصادرة أراضي البدو إلى تقليص مزاولة الزراعة لدى البدو، وفي السنوات الأخيرة تبيد الدولة بالرش المحاصيل الزراعية في الأراضي التي ملكيتهم هي مدار خلاف بين البدو والدولة، ولهذه الأسباب يضطر البدو إلى البحث عن مصادر رزق أخرى، بيد أن حقيقة عيشهم في أماكن السكن الريفية وعدم وجود البنى التحتية للصناعة في بلداتهم وفي المنطقة المحيطة بهم – كل هذه الأمور تعترض سبيلهم في التطوير وإيجاد مصادر الرزق(أبو أسعد، 2003).

هذا فيما يخص الضغوطات الإسرائيليّة، وأما فيما يخص محركات التغيير في المجتمع البدوي، فهناك العديد من محركات التغيير في الوسط البدوي أثرت عليه كما أثر الإحتلال الإسرائيلي، لعل من أهم هذه المحركات ما يأتي:

- **محركات التسلح:** نظراً لانفصال القبيلة البدوية عن الدولة التي تعيش بها كوحدة سياسية واجتماعية منفصلة عن سائر المجتمع، لقد عرفت التجمعات البدوية بكثرة سلاحها ضمن

شكل من أشكال سباق التسلح بين القوى القبلية من جهة والدولة من جهة أخرى، ذلك أنّ القبائل البدوية ما زالت تؤمن بتدريب أبناءها على القتال والتأهب للدفاع عن الأسرة ضمن واقع عشائري تسود فيه ثقافة فرض السيطرة من خلال القوة، الأمر الذي دفع بالقبائل البدوية نحو امتلاك الأسلحة الحديثة والتجارة بها، بما كان في بعض الأحيان يفوق قدرة الدولة التسليحية التي أصبحت ترى الوجود السكاني البدوي بمثابة قوة معادية يجب احتواءها والتنديد بها على سواء.

- **محركات التنقل:** رغما عن بدائية الحياة اليومية في التجمعات البدوية، إلا أن القبائل البدوية كثيرا ما عرفت باقتنائها وسائل تنقل حديثة تناسب البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية الوعرة مثال سيارات الدفع الرباعي وشاحنات نقل المواشي، ذلك في ظهور لبراغماتية غير مسبوقة لدى السكان البدو من حيث اللجوء إلى التكنولوجيا والصناعة لتسهيل الحياة اليومية، حيث تمّ تفسيرها في ظل ما تحمله القدرة على التنقل من مضامين ثقافية ذات علاقة بالقوة والقدرة يمكن تتبع أصولها في الادبيات البدوية عبر التاريخ، التي رأت الحصن والجمال علامة للتفوق والأهمية نظراً لتسهيلها لصاحبها التنقل وايصال الاخبار والرسائل.
- **محركات الاتصال:** تشهد التجمعات البدوية تغيرات حقيقية في بنيتها الاجتماعية وفي صفحة أفرادها النفسية نتيجة لما أدخله التطور في تقنيات الاتصال الى حياة الاسرة البدوية، على الرغم من هذا الانفتاح على شبكات التواصل الاجتماعية والأقمار الصناعية والهواتف الذكية ما زال يتقدم ببطء شديد نتيجة لتناقضها مع المكونات الأساسية للحياة البدوية.
- **محركات الانتاج:** تعكس حالة تطور تقنيات الانتاج لدى القبائل البدوية العلاقة العامة ما بين السكان البدو والتكنولوجيا، ذلك أنّه في السنوات الماضية شهدت القبيلة البدوية تحولات في مجالات الزراعة وتربية المواشي والتجارة، بالإضافة إلى ازدياد في مستوى حداثة خدمات الصحة والتعليم المتوفرة للسكان، نتيجة للازدياد البسيط في مستوى الاقبال على التطور الحضري الذي رافقته ظواهر ايجابية كالتفوق في أسواق بيع المواشي ومنتوجاتها في المدينة، وظواهر سلبية كإقبال بعض الأسر البدوية على انتاج المواد المخدرة والتجارة بها (تابر، 2015)

4.1.4.2 الخواص الأيكولوجيّة في مناطق البادية:

تنقسم قبائل البدو عموما وفقا الى مدى قرب مسكنها من وسط البادية الذي يحدد مدى استقرار القبيلة ونوع المواشي التي تربيها، بالإضافة الى مستوى اتصال القبيلة بالسكان في الريف والمدن الذي يساهم

في انخراط المجتمع البدوي بثقافة مغايرة، إذ أنّ البوادي تمتاز بمناخ يتراوح بين الصحراوي وشبه الصحراوي، الأمر الذي ارتبط بشكل وثيق بنظام حياة القبائل البدوية من خلال تحديد حجم الجماعات التي تقطن في البادية ونزاعاتها والتنظيم الاجتماعي السائد فيما بينها، وأساليب معيشتها وثقافتها وجودة الطعام الذي تحصل عليه الأسرة وصعوبة الحصول عليه وعلى الملبس والمشرب والمسكن (سواعد، 2008)، إنّ ما سبق يوضح أن التجمعات البدوية كما التجمعات الاخرى لها خصائصها الأيكولوجيّة، تتمثل هذه الخصائص في المكونات الحية للعامل الايكولوجي الذي يتمثل في:

- **الغطاء النباتي:** تتسم المناطق البدوية بمستويات متدنية الى معدومة من الغطاء النباتي، نظرا لانخفاض مستويات الرطوبة وتوفر المياه اللازمة لحياة النبات، مما أدى الى تدني القدرة الزراعية لدى السكان حيث يعتمد القطاع الزراعي بشكل كامل على أنظمة الري، وظهور منخفض لبعض أشكال النباتات والزهور البرية والشجيرات والاشجار.
- **الحيوانات:** تشكل المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية موطنا للعديد من الحيوانات البرية من الطيور والزواحف والثديات المختلفة التي تجد في البوادي ملاذا من النشاط البشري حيث تكثر أنشطة الصيد البري، بالإضافة الى المواشي التي تربيها القبائل والتي تعيش بالقرب من المساكن وفي تواصل يومي مع السكان.
- **الكائنات الدقيقة:** لطالما اعتقد الانسان بأن الحرارة المرتفعة في المناطق الصحراوي أدى الى فناء الحياة الميكروبية، مما ساهم في تأخر تطور المعرفة حول هذا المكون من النظام الايكولوجي الصحراوي او شبه الصحراوي، وتشير الدراسات الحديثة الى أن الظروف المناخية والخصائص الأيكولوجيّة للبادية أدت بالفعل الى تدني اعداد المكونات الدقيقة من جهة، وظهور انواع خاصة في البيئة الصحراوي تتسم بصلابتها وقدرتها التكيفية العالية أبرزها البكتيريا الزرقاء، التي تنشط بازدياد مستوى الرطوبة في الجو وفي التربة وتأتي على شكل طحالب، وتلعب دورا اساسيا في بقاء الحياة الصحراوية والمحافظة على القشرة الصحراوية، لكنها مسؤولة أيضا عن انتاج غازات سامة للإنسان والحيوان ممن هم قريبين منها (Powell & Others, 2015).

2.4.2 الجريمة لدى البدو:

يهتم هذا القسم بالحديث حول الجريمة عند البدو وعلاقتة البدو بنظام العدالة:

1.2.4.2 تصنيف الجريمة لدى البدو:

لم تُسجل الكثير من الجرائم في المجتمع البدوي، فهو مجتمع سري جداً لا يسمح لأي كان بالتدخل فيه، فالجرائم يتم حلها مباشرة من قبل شيخ العشيرة دون الافصاح عنها، إذ إنّ من أهم سمات البدو السرية وحفظ العهد، فلا يتحدث أي منهم عن مرتكب الجريمة، ولا يسجل ضمن المراكز الرسمية باستعداء الشرطة أو بالذهاب إلى المحاكم إذ لهم محاكمهم الخاصة، وعليه لا يمكن تسجيل جريمة واضحة يمكن الحديث عنها، على الرغم من أنّ جرائم السرقة والقتل والاعتداء على الاخرين والغزو والنهب كانت موجودة لدى المجتمع البدوي مع المجتمعات المجاورة في الماضي، فيما وجودها حالياً بنسبة أقل حسب دراسة كل من (حنيطي، 2020 وسواعد، 2008)، مما سبق يتضح لنا ان عدم وجود إحصائيات رسمية لنسب وأشكال الجرائم في التجمعات البدويّة يعود لتركيبتهم النفسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة واللجوء للقضاء العشائري لا الرسمي.

2.2.4.2 علاقة البدو بنظام العدالة الفلسطيني:

يعد المجتمع البدوي من المجتمعات المفردة في حكمها وعاداتها وتقاليدها، واختيارهم لآليات التعامل مع كافة الأمور المتعلقة بالجريمة بكافة أشكالها ضمن هذا المجتمع، إذ يتم الاحتكام الى عرف بينهم نشأوا عليه منذ القدم وهو عرف العشائر، ويحكمهم شيخ القبلية ومساعدوه ضمن هذه الأعراف، ولا يستطيع أي فرد من هذا المجتمع تجاوزها أو التخلي عنها (حنيطي، 2020)

يرى النظام الفلسطيني أن المجتمع كل متكامل، فالجميع تحت سيطرة القانون بما أنهم مواطني دولة ولهم حقوق وعليهم واجبات ضمن الدولة، وعليه فالاهتمام بتطبيق القانون الجنائي الفلسطيني على التجمعات البدوية أمر يرى فيه النظام الفلسطيني الحتمية والتقبل، لكن البدو يرون غير ذلك فهم ينتمون الى القانون العشائري الذي لا يسقط مطلقاً لديهم، في حين أن مكونات المجتمع الاخرى تدمج بين القانون العشائري والقانون الجنائي المطبق في دولة فلسطين، يعود ذلك الى أن العشائر ترى أن الاحتكام للقانون العادي يُضعف من وجودها ويمكن ارتكاب المزيد من الجرائم بحقها، لكن الاحتكام

الى القانون العشائري يفرز لهم الحق رالذي يعيد لهم الكرامة ويعطيهم حقهم كاملا اذا ما كانت المسألة جنائية (Norton & Jescheck, 2019).

يمكن توضيح النقطة السابقة بالقول إن القانون العشائري البدوي قانون قديم، فمنذ نشأت التجمعات البدويّة تحتكم إليه وترضا به، حيث يتم اختيار قضاتهم من قبل العشيرة ممن لديهم الخبرة والمعرفة في القانون العشائري البدوي، والقضاء عند البدو يشمل كافة الجرائم، فيرى البدو في الاحتكام له العزة والرفعة والانفة، في المقابل يرون أن الاحتكام الى القانون الوضعي للدولة اهدار للكرامة والمال والوضع الاجتماعي، وأن فيه تصغير لهم أمام العشائر الاخرى، فيتم تغليب المصلحة الخاصة بالعشيرة على المصالح الشخصية، لذا نرى أن الاحتكام للقانون البدوي هو الاقوى حتى اليوم في مختلف التجمعات البدويّة.

3.4.2 النظريات المُفسرة للجريمة:

اهتم علماء النفس والاجتماع بالجريمة، لذا ناقشوا الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تسبب وقوع الجريمة في ضوء مجموعة من النظريات لعل من أهمها ما يأتي:

1.3.4.2 النظريّة الأيكولوجيّة للجريمة (الأماكن المنحرفة): جاءت محاولات هينير لربط الأماكن بالجريمة أو ما يُسمى بالمنظور الأيكولوجي في القرن التاسع عشر(1851) من قبل العالم مايهو، من خلال دراسة لأحد الأحياء في سياتل الذي يقطنه إيطاليون من أصول صقلية، والذي يتسم بالفقر والبنايات الآيلة للسقوط، إنّ ما أثار دهشته استمرار وتيرة الانحراف في الحي بعد أن تركه معظم سكانه الإيطاليين، هذا يعني أن للمكان علاقة بالجريمة، وعليه يجب التركيز على الأماكن والجماعات بدلاً من التركيز على الأفراد وخصائصهم، إذ للمكان دور كبير في حدوث الجريمة، تحديداً بسبب استمرار وجود الفقر والبطالة والبيوت الآيلة للسقوط (وريكات، 2013).
وتجمع هذه النظرية بين مساهمات من سبقها في هذا المجال تحديداً النظرية الجغرافية والنظرية البيولوجية، حيث تجمع على النظر الى تفاعل الفرد مع البيئة كمسبب للجريمة تحديدا الظروف الاجتماعية، وهذا أسهم في تعزيز الاعتقاد القائل بأن تفاعل الفرد مع البيئة يؤدي الى خلق سلوك جرمي، حيث تسهم العوامل البيئة في التأثير على التركيب البيولوجي للإنسان، ومستوى رضاه عن حياته، إضافة لما سبق يرتبط التغير الاجتماعي عادة بثقافة المجتمع، وعليه يكون الفعل الجرمي

حاضراً على مستوى الابنية الاجتماعية دون الاعتراف باللون أو الجغرافيا، إذ يكون التغير الاجتماعي نتيجة التعديل الخاص بالجماعات الانسانية، إذ يؤدي التغير الذي تحدثه الجماعات الى تغير في السلوك (الغرام، 2014)، وعليه يمكن القول إنّ التغيرات التي تحدث في الجماعات تؤدي الى تغيرات اجتماعية توافقية، من خلال تغير الحاجات الجماعية بناء على السلوك الاجتماعي، إذ تكون احتياجات الأسرة الحضرية عادة أكثر من احتياجات الأسرة الريفية مع انها تقوم بعدة وظائف لا تستطيع الأسرة الحضرية القيام بها (العمر، 2005).

وتطبيقاً لذلك على المجتمع البدوي، إن المجتمع البدوي يحافظ على العادات الخاصة به، بغض النظر عن تنقله وتنوع علاقاته الاجتماعية، إلا أنّه يبقى مستمراً في استخدام كل المكونات الخاصة بالحياة البدوية من بيوت الشعر ورعي الغنم والزراعة والاهتمام بهذا النوع من العمل، إذ يعتاش منه، ومع أنّ بعض البدو أصبح يسكن في المدن والقرى إلا أنّه يحافظ على ذات العلاقات، كذلك فيما يخص الملبس واللهجة التي يتحدث بها، كذلك فيما يخص البيئة البدوية فهي بيئة ذات أطباع خاصة، الامر الذي من الممكن أن ينعكس على الجريمة من قبل الافراد في المجتمع البدوي.

ونستنتج أيضا أنّ النمط الاجتماعي للحياة البدوية يسهم في تشكيل السلوك لدى الافراد في البيئة البدوية، هذه التجمعات تعاني من التهميش وعدم الاهتمام بها وبما تحتاجه للعيش في ظل الظروف الأخرى كالاحتلال والمطاردات، هذا أنشأ لدى هذه التجمعات سلوكات عدوانية يمكن أن تُسدي بظلالها على المجتمع ككل، وتساعد في توجه البدو نحو الجريمة، هذا هو ملخص ما يمكن الحديث عنه اثناء الربط بين الجانب الايكولوجي وممارسة الجريمة بما يحتويه من تغيرات وتعديلات من نواحي اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها الكثير.

2.3.4.2 نظرية الأنومي (اللامعياريّة): من أهم منظريها مزنر ورزنفيلد، تركز النظرية على وجود اربع قيم خاصة بالجريمة والسلوك المنحرف، وهي التوجه القيمي القوي نحو التحصيل والفردية والعالمية والمال، تهتم النظرية بالنسق الطبقي للمجتمع، وتؤكد على أنّ عدم التوازن بشكل عام في المجتمع يسهم في حدوث الجريمة. وتبين النظرية ان سيطرة المؤسسة الاقتصادية ينتج عنه جرائم لا معيارية أي مادية، في حين ان سيطرة المؤسسات السياسية ينتج عنه جرائم فساد، فيما يظهر في المجتمعات الدينية الثأر والكراهية (وريكات، 2013).

في المجتمع البدوي المنعزل عن باقي المجتمعات، والذي يرى أن هناك نظرة دونية له من قبل باقي المجتمع باعتبارهم فئة ثالثة، يسهم في التفكير في حدوث الجريمة من قبل البدو لغيرهم، وهذا ينتج عنه جرائم السلب والنهب وما يطلق عليه (الخاوة) التي يقوم بها بعض البدو لسكان المجتمع مقابل الحصول على الحماية من الآخرين، إنّ نزعة الطبقية أسهمت في ايجاد فوارق في المعيشة والوضع

الاجتماعي والثقافي لدى البدو بعدم تقبل انخراطهم المطلق في الحياة العامة، وهذا يغذي التوجه نحو الجريمة من قبل البدو ضد الاخرين بدرجة أكبر من التوجه نحو الجريمة تجاه بعضهم البعض.

3.3.4.2 نظرية الثقافة الفرعية الجانحة: من اشهر رواد هذه النظرية روبرت ميرتون والبرت كوهين وولتر ميلر، تعد هذه النظرية إحدى الاتجاهات الاجتماعية لتفسير الجريمة نتطلق النظرية من أنّ التقسيم الطبقي للمجتمع والامتيازات التي تترتب على هذا التقسيم، تخلق حالة من الاحباط والغضب لدى ابناء الطبقة الدنيا في المجتمع التي تتحول الى رغبة في التمرد على النظام الاجتماعي القائم وعلى أبناء الطبقات الأعلى رتبة، رافضين في ذلك الانصياع لرغبات المجتمع في التصرف المناسب أو الحصول على قبول الآخرين من خارج الثقافة الفرعية التي تشجع سلوكهم الجانح ورفضهم للنظام الاجتماعي القائم والقوانين والمؤسسات الرسمية التي تحافظ عليه، وتشكل الثقافات الفرعية ثلاثة انواع رئيسية من الجنوح الجمعي، هي العصابات المنظمة المدرة للدخل، والعصابات الصراعية النى تحقق مكانتها من خلال العدوان، والعصابات الانسحابية التي ينخرط افرادها بالمخدرات ونادرا ما تشارك في الانشطة الاجرامية العنيفة (Akers & Sellers, 2013).

يمكن تطبيق هذه النظرية على المجتمع البدوي من خلال أنه يتم تكوين الجماعات والعصابات والتوجه نحو المدن والقرى من أجل السلب، وهذه العادات كانت قديماً بكثرة، لكن في العصر الحالي موجودة بدرجة أقل، لكنها بشكل عام موجودة، هذه النظرة تأتي من ردود الافعال لدى البدو الذين يراهم المجتمع طبقة دنيا ولا يتعامل معهم، بل يتم تهميشهم كونهم رعاة أغنام ويلبسون ثياباً بالية، لا يهتمون بالمظاهر الخارجية لذلك يرفضون كل الاعراف والعادات التي تختلف مع عاداتهم، ويمكن لهم الوصول الى الجريمة فيما يخصها، أو تنفيذاً لعاداتهم وتقاليدهم التي تربوا عليها وورثوها عن أجدادهم.

4.3.4.2 نظريّة التفسير الاجتماعيّ: من أشهر روادها العلّامة الإيطالي (فيري)، إذ أكّد على أنّ الجريمة ما هي إلا ثمرة عوامل متعددة داخلية وخارجيّة، ثم جاء بعده العلّامة الفرنسي (أميل دوركايم) الذي قال إنّ السلوك الإجراميّ سلوك إنساني ينشأ داخل المجتمعات ويرتبط بها وجودًا وعدمًا).

يتفق رواد المدرسة الاجتماعيّة في تمييز العوامل البيئية عند تفسيرهم للسلوك الإجرامي، إذ إنّ الفرد في بيئته يتأثر بعوامل اجتماعيّة متعددة تؤثر في سلوكه تأثيراً يختلف من فرد لآخر، قد تؤدي تلك العوامل إلى سلوكيّات إجراميّة عند البعض، في حين لا يكون لها أثر في سلوك الآخرين، فقد ظهرت اتجاهات ونظريّات تؤكد أهميّة العوامل الاجتماعيّة في تفسير السلوك الإجرامي، فالنظم الاجتماعيّة والبناء الاجتماعيّ والتفاعل الاجتماعيّ ومختلف عناصر البيئة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والجغرافيّة والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام والدين والأسرة جميعها ترتبط بالسلوك الإجراميّ، لأنّ المجرم مرتكب هذا السلوك هو كائن اجتماعيّ بذاته، وجريمته تعتبر فعلا مخالفا للقانون ومضادا

للمجتمع، لذا يجب دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعيّة، وتحليل السلوك الإجراميّ الذي يتكون من خلال هذه العلاقة، فمن العلوم التي صنفت عوامل السلوك الإجراميّ إلى ظروف البيئة وظروف الأسرة علم النفس الاجتماعيّ، فالسلوك الإجراميّ هنا يتكون نتيجة مصادر متعددة مرتبطة بعلاقة ما مع السلوك الإجراميّ، وحصيلة عوامل داخلية تكوينية وعوامل خارجية بيئية (السمري وآخرون، 2009).

وأمّا فيما يخص مفهوم التعلم والتعلم الاجتماعي، ينطلق هذا المفهوم من الايمان بالتفاعل ما بين المحددات المعرفية والسلوكية والبيئية لإنتاج السلوك الاجرامي، ذلك أنّ المنظرين الاجتماعيين يعتقدون بأنّ السلوك الاجرامي كغيره متعلم نتيجة التواصل المتراكم مع الآخرين في المحيط الاجتماعي كالأسرة والعائلة الممتدة والحي والجيران، الذي يؤدي إلى رجحان كفة انتهاك القانون مقابل كفة الالتزام به عبر الزمن ونتيجة لتكرار واستمرار التعزيزات المعنوية والمادية ذات العلاقة بالجريمة على حساب تلك التي تشجع احترام القانون، التي تخلق شخصية مجرمة مبنية على تبرير وعقلنة السلوك الاجرامي.

وفيما يخص البيئة البدوية الفلسطينية تتفاعل فيها الكثير من المؤثرات الطبيعية والبيئية مع الانسان، كون طبيعة العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة توافقية فهو يحتاج اليها في كل شيء كونه يعيش فيها سكناً ومأكلاً ومشرباً، ويستثمر فيها في مجال الزراعة ورعي المواشي، فالبيئة ثابتة في المجتمع البدوي تحكمه ذات العلاقات الاجتماعية والتقاليد والقيم، لذلك فإنّ تعليم السلوكات المؤدية الى الجريمة يمكن أن تؤثر في البيئة كاملة، بشكل كبير وأكثر عمقا لأن العلاقات الاجتماعية داخل البيئة الفلسطينية أقوى وأكثر ترابطاً.

5.3.4.2 نظرية الأنشطة الرتيبة/ الروتينية: ظهرت النظرية في نهاية السبعينيات، ويمكن اعتبارها امتدادا لمدرسة شيكاغو حول التفاعل الاجتماعي، وهي امتداد لاراء شو ومكي، وايضا لموس هاولي (1950)، تنطلق النظرية من الاعتقاد بأنّ بعض المناطق والتجمعات السكانية أكثر عرضة لانتشار الجريمة من غيرها، بحكم اتباعها نظام حياتي روتيني متكرر بشكل يومي يجعل التخطيط لارتكاب الجريمة ضمنها أكثر سهولة من المجتمعات التي تعتبر انماط حياتها دائمة التغير والتقلب، وعلى وجه التحديد خصصت النظرية ثلاثة عوامل تؤدي إلى ازدياد الجريمة، أولها وجود مجرمين مدفوعين بهدف ذو قيمة مهمة وتدني وجود حراسة كافية ومناسبة للأهداف ذات القيمة من المجرمين المدفوعين بأهدافهم أي غياب الرقابة، إضافة إلى ذلك تؤمن النظرية بالدور الأساسي التي تلعبه قوى الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة وتقلص من اهتمامها في أنظمة السيطرة الرسمية كالشرطة (السمري وآخرون، 2009).

في المجتمع البدو يكون مجال الضبط الاجتماعي مرتفع، ويعتمد على النظام البدو على تطبيق العادات والتقاليد الموروثه، لذلك فإنّ حدوث الجريمة ضمن إطاره تكاد تكون قليلة ونادره، في حين يمكن للبدو أنْ يمارسوا الجريمة بشكل مدفوع كما وضحت النظرية، أي ان يتم دفعهم من قبل آخرين لممارسة الجريمة في أماكن أخرى أقل رقابة ولا يوجد فيها ضبط اجتماعي، حيث يكون مستوى الجريمة فيها أعلى.

6.3.4.2 نظرية اسلوب الحياة: من أهم روادها هندلنق وفوتفردسون وجافيلو عام (1978)، ركزت هذه النظرية على ثلاث أجزاء أساسية وهي الأدوار الاجتماعية والمكان في البناء الاجتماعي والمكون العقلاني، فيمكن أن يؤثر الدور الاجتماعي والنشاط الذي يقوم به الفرد مع الاخرين على التوجه نحو الجريمة، إضافة إلى أنّ المكانه في البناء الاجتماعي، والأدوار التي يلعبها الفرد في المجتمع تبعاً لمكانته تؤثر ايجاباً أو سلباً على موقعه في المجتمع وتوجهه نحو الجريمة، فيما تؤثر التصرفات التي يقوم بها الافراد على حياتهم، فمن يسهرون لوقت متاخر في البارات والشوارع يكونوا عرضة بدرجة اكبر للوقوع في الجريمة (وريكات، 2013)، بسبب عدم وجود الناس في الشوارع وعدم وجود حياة في الوقت المتأخر من الليل مما يعني عدم وجود رقابة وحماية، أن ما يؤكد ذلك نظرية النشاط الرتيب في المجتمع البدوي فإنّ اسلوب الحياة متماثل، إذ تعيش اغلب التجمعات بنفس الطريقة وهي ما توارثته الاجيال عن الاباء والاجداد، وهو الاسلوب المعتمد في الحياة منذ القدم، الذي ينتمي الى الحياة البدائية في العيش في الاماكن النائية والبعيدة عن مركز التطور الحضاري بكل ما فيه من تقدم، إلا من يغادر هذه التجمعات من البدو ويندمج في الحياة الخاصة بالمدينة او القرية، لذلك فإن البدو يلعبون ذات الادوار في المجتمع ويعيشون في ظروف خاصة بهم، ويتعاملون مع المشكلات التي تواجههم ضمن الاعراف والتقاليد التي توارثوها في العرف العشائري التي يطلق عليها القضاء العشائري.

7.3.4.2 نظرية العوامل الاقتصادية: من روادها كارلس ماركس، وترى النظرية بأنّ الظاهرة الاجرامية تعد من الظاوهر الشاذة في المجتمع، وتعتمد على أفعال الافراد وسلوكهم، وانها تعتمد على الوضع الاقتصادي بشكل عام للأفراد، إذ عدم قدرة الفرد على الالتزام بتحقيق مستوى معيشي معين، فيمكن له أن يبحث عن طريقة للوصول الى هذا المستوى، وعليه يمكن أن يتجه للجريمة بأشكالها المختلفة كالسرقة أو الاحتيال أو النصب أو القتل أو غيرها من الجرائم من أجل الوصول الى المال لتحقيق مستوى معيشي يطمح في الوصول اليه دون عناء العمل المستمر أو التعب والشقاء، فتظهر لديه ميول نحو الجريمة (مسعودة، 2021).

في المجتمع البدوي الذي يعتمد على نظام موحد يتمثل في تربية الماشية والعيش ضمن ظروف بسيطة للحياة، حيث البنية التحتية بسيطة أيضاً، ومتطلبات الحياة المتوفرة تعتمد على ما يبيعه البدوي من ماشتيه او منتجاتها، هذا يعني أن الظروف الاقتصادية التي يعيشها البدو هي ظروف غير قادرة على تأمين كافة الاحتياجات الخاصة بهذا المجتمع.

8.3.4.2 نظرية الضغوط العامة: من أهم روادها العالم اقنو، الذي يرى من خلال هذه النظرية أن الانحراف ما هو إلا تكيف للضغوط بغض النظر عن مصدر تلك الضغوط الاجتماعية، التي تتمثل في ثلاث مصادر أساسية هي الفشل في الوصول إلى الاهداف الايجابية، وتغيير مثيرات ذات قيمة ايجابية والمواجبة بين المثيرات السلبية (الوريكات، 2013)

مما سبق يمكن القول إن المجتمع البدوي دأب على أن يكون مجتمعا مستقلا على كافة المستويات، وعند اندماجه في العصر الحديث بالمدينة والقرية، أصبح من الضروري ان يتعامل مع الافراد في هذه التجمعات التي تعاملت مع البدو باعتبارهم من الطبقة الثالثة في المجتمع، ودمجهم في المجالات المختلفة يؤثر على العادات والتقاليد، لذا قل مستوى الاختلاط بهم ومشاركتهم في مناسباتهم كالزواج منهم أو تزوجيهم، ولهذا شكلت الضغوط التي تعرض لها البدوي في المدينة والقرية دافعاً له لمعاداة المدنية والحضرية، والتوجه نحو العنف والسلوك العدواني في تحصيل حقوقه، أو القيام بالسطو والسلب منهم وتخويفهم للحصول على ما يريد.

9.3.4.2 النظرية التكامليّة: يعد كلوارد واوهلن من أهم رواد هذه النظرية، ترى هذه النظرية أن هناك أسباب وعوامل عدة قد تجتمع لحدوث الجريمة منها (اجتماعية، حياتيه، تعليمية، ضبطيه، صحية، ثقافية، سياسية وغيرها)، إن اعتماد المنظور التكاملي في فحص الجريمة يسهل عادة الوصول إلى حلول، ويبين بشكل واضح السلوك المنحرف، لذلك تعد النظرة التكاملية اشمل واوسع في الربط بين الجريمة والاسباب المؤدية لها (السمري واخرون، 2009).

مما سبق يمكن تفسير الجرائم في المجتمع البدوي من خلال دراسة كافة العوامل التي تساعد في الكشف عن الجريمة تحديدا في ظل السرية التي يتميز بها المجتمع البدوي وأسلوب ونمط الحياة المخلتف، كذلك مستوى الضبط الاجتماعي الاسري، وايضاً طبيعة العلاقات الاجتماعية القوية بينهم، فالجريمة لديهم تنتج عن أسباب مختلفة يعود ذلك الى طبيعة الحياة البدوية وتكوينها.

5.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

يتناول هذا القسم مجموعة من الدراسة الدراسات السابقة وذات الصلة بمتغيرات الدراسة، على الرغم من ندرة الدراسات حول موضوع البحث إلا انه تم التوصل الى مجموعة من الدراسات لعل أهمها ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة السيد (2021) بعنوان "**العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء**"، هدفت الدراسة التعرف الى العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسرة. ومحاولة طرح رؤية سوسيولوجية تفسر انتشار هذه الجرائم داخل محيط الأسرة، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي، تم تطبيق "استمارة استبيان" ذات الأسئلة المفتوحة تم تصميمها وتوزيعها عبر وسيلتين "الإلكترونية والورقية" بلغت عينة الدراسة (25) خبير في مختلف التخصصات منها "رجال النيابة، القضاة، المحامين، أساتذة الجامعات المعنيين بالجريمة"، توصلت الدراسة الى أن هناك تداخل كبير بين بعض الدوافع المؤدية لارتكاب الجريمة داخل الأسرة مثل الحالة الاقتصادية والفقر والأمية والبطالة والسمات الشخصية والتنشئة غير السوية وتأثرها بالظروف المحيطة في المجتمع، فيما كانت العوامل الاقتصادية والبيئة الجغرافية والمسكن غير اللائق، والمستوي التعليمي من العوامل المرتفعة لارتكاب الجريمة، في حين أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الاسرة بالتنشئة الاجتماعية المنوطة بها داخل المجتمع، وتوفير متطلبات المعيشة المطلوبة.
- أما دراسة الكلوب (2020) بعنوان "**الخصائص الديمغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم دراسة ميدانية مسحية على مرتكبي الجرائم في محافظة إربد**"، هدفت الدراسة التعرف الى الاختلاف في حجم الجريمة ونوعها باختلاف الخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم في محافظة اربد، تم استخدم المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانه كاداة للدراسة على عينة بلغت (862) من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل ممن ارتكبوا جرائمهم في محافظة اربد، توصلت الدراسة الى أنَّ الجريمة تتركز في المناطق الأكثر كثافة سكانية، كما تبين وجود ارتباط بين الحالة السيكولوجية الناجمة عن ظروف محددة وارتكاب الجريمة كالوضع

الاقتصادي والوضع الاجتماعي الظروف المعيشية للفرد، في حين أوصت الدراسة بالاهتمام الأمن بمناطق الكثافة السكانية لتحديد الأماكن الواجب مراقبة الجريمة فيها والاحتياط لها.

- في حين أن دراسة السعايدة (2020) بعنوان "**التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان**"، هدفت الدراسة التعرف الى التوزيع الكمي والنوعي للجرائم في محافظة العاصة للعام (2015) حسب التقسيمات الامنية وبيان العوامل المؤثرة في هذا التوزيع، وكذلك تصنيف مديريات الشرطة في المحافظة حسب مؤشرات ارتكاب الجرائم فيها، وبناء قاعدة بيانات جغرافية توضح التباين المكاني في حجم ونوع الجريمة في المحافظة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، واستخدمت معامل مجموع الترتيب في تصنيف مديريات الشرطة في المحافظة حسب مستوي تركيز الجريمة فيها، كذلك تم استخدام اسلوب التحليل الكارتوجرافي من خلال توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إعداد الخرائط التي تبين التباين المكاني للجريمة بين مناطق المحافظة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن هنالك تباين مكاني كمي ونوعي واضح في توزيع وانتشار الجريمة بين مديريات الشرطة في محافظة العاصة، كما أن أهم العوامل المؤثرة في التباين والتوزيع المكاني للجريمة في المحافظة هي الكثافة السكانية، عدد السكان، مساحة المنطقة، البعد عن مركز ووسط المدينة، في حين أوصت الدراسة باتخاذ حزمة من الاجراءات الرسمية التي تهدف إلى الحد من معدلات الجريمة المرتفعة خصوصا في مناطق وسط العاصمة، وكذلك التركيز على الابعاد المكانية والمتغيرات الجغرافية عند وضع الحلول والمقترحات الهادفة إلى الحد من الجريمة في المحافظة ومكافحة أسبابها.
- وأما دراسة الخطيب وآخرون (2019) بعنوان "**العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر النزلاء المحكومين في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا–دراسة في جغرافية الجريمة**"، هدفت الدراسة التعرف الى العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة من وجهة نظر النزلاء المحكومين في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا، اعتمدت الدراسة على المسح الشامل للنزلاء المحكومين البالغ عددهم (106) نزيل، تم استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات، توصلت الدراسة الى أنّ ما نسبته (93.4%) من مرتكبي الجرائم هم من الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين (33–26)عاماً، كما أنّ ما نسبته (37.3%) من مرتكبي الجرائم يرون أن نوعية السكن تؤثر في ارتكاب الجريمة، كما أنّ ما نسبته (5.7%) من مرتكبي الجرائم أفادوا بأنّ السلوك الإجراميّ موروث، في الوقت الذي يعتقد فيه ما نسبتهم (73%)من مرتكبي الجرائم أن ضعف وسائل الضبط الاجتماعيّ كان لها أثر في ارتكابهم الفعل الإجرامي، وأنّ ما نسبته (73.6%) من المبحوثين يرون في توفر الخدمات الترفيهية دورا في تقليل نسبة ارتكاب الجرائم، في النهاية أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المؤسسات

الاجتماعيّة ذات العلاقة واعطائها دوراً أكبر من خلال إشراكها في القضايا والمشكلات الاجتماعيّة ودعمها ماديا للقيام بدورها.

- واما دراسة بومصران (2017) بعنوان "**التوزيع السوسيوجغرافي لجرائم الاعتداء ضد الأفراد: ولاية سكيكدة نموذجا**"، هدفت الدراسة التعرف الى مساهمة الجغرافيا في دراسة الجريمة من خلال معرفة التوزيع السوسيوجغرافي لجرائم الاعتداء ضد الأفراد، وذلك عن طريق محاولة التعرف على توزيع الخصائص الاجتماعية لمرتكبي هذه الجرائم، وتوزيع أنماطها بولاية سكيكدة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة المناسب لموضوع الدراسة، حيث تم اختيار (100) مفردة شملت الأفراد الذين تورطوا في ارتكاب جرائم الاعتداء ضد الأفراد عبر كامل الولاية،تمّ اختيارهم بطريقة قصدية، موزعين بالتساوي على القطاعات الخمسة (حسب تقسيم الدرك الوطني)، توصلت الدراسة إلى أن توزيع كل من الخصائص الاجتماعية (الجنس، المستوى التعليمي، الحالة المهنية) وأنماط جرائم الاعتداء ضد الأفراد يختلف عبر قطاعات الولاية المختلفة، اوصت الدراسة بأهمية الاهتمام بالجغرافيا في تحديد الجريمة، كون المجرم يهتم بالمكان عند ارتكاب الجريمة.
- أما دراسة الحيمداوي (2014) بعنوان "**التحليل المكاني لجرائم سطو وقتل في محافظة ذي قار**"، التي هدفت التعرف الى دور المكان في جرائم السطو والقتل، اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بلغت (120) فرداً، استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، وتم استخدام الاستبانه كأداة للدراسة، أظهرت الدراسة أن جرائم السطو والقتل في منطقة الدراسة ليست على نفس الوتيرة، لكن تختلف من وحدة إدارية إلى أخرى، كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع درجات الحرارة والنسبة العالية من جرائم القتل المرتكبة في منطقة الدراسة، بينما عكس هذه العلاقة بالجرائم من السرقة التي تزداد مع انخفاض درجة الحرارة، كما توصلت الى تدني نسبة مشاركة المرأة في ارتكاب جرائم السطو والقتل في محافظة ذي قار حيث بلغت (4.9٪) من اجمالي جرائم القتل العمد (2.4)٪من إجمالي جرائم السرقة المسجلة.
- في حين أنّ دراسة طوقان (2012) بعنوان "**التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها**" هدفت الدراسة التعرف إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في مناطق المدينة المختلفة في الفترة الواقعة ما بين (2009–2010) ودراستها من حيث (الاسباب، الادوات، فصل الحدوث، خصائص المشتكي والمشتكى عليه)، ولقد أشارت الدراسة الى أن عملية فحص المعطيات خرج عنها مجموعة من النتائج أبرزها حدوث ما يقارب (30%) من الجرائم المبلغ عنها في فصل الصيف، وحدوث (9%) منها حدث في مخيم بلاطة، بالإضافة الى كون فئة المراهقين أكثر الفئات شكوى في المدينة ومخيماتها بنسبة (15.6%).

- وأما دراسة شبول (2011) بعنوان "**الأنماط المكانية والنوعية للجريمة: دراسة أنثربولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن**"، هدفت الدراسة التعرف الى إلقاء الضوء على بعض الجرائم التي وقعت في الأردن خلال الأعوام من (2000 – 2005)، بقصد الكشف عن العلاقة التي تربط نوع الجريمة بالأنماط المكانية التي تقع فيها من منظور أنثروبولوجي شمولي مستعينا بنظم المعلومات الجغرافية (GIS)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الأنماط النوعية والمكانية للجريمة، حتمتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكثافة السكان والمساحة التي تمتاز بها بعض محافظات المملكة، كمنطقة العقبة الخاصة التي كشفت الدراسة عن تركز معظم الجرائم فيها، كما توصلت الدراسة أنّ جريمة السرقة الجنائية كانت الأكثر نمطية، وأنّ جريمة هتك العرض هي الوحيدة التي تزايدت نسب ارتكابها تصاعديا خلال السنوات الست الماضية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

مع السعي الحثيث لتوفير دراسات أجنبية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، إلا أنّه وحسب الاطلاع لم تتوفر أي دراسة، وعليه فمن الدراسات ذات الصلة التي يمكن الاستعانه بها الدراسات الآتية:

- دراسة (Salehi, 2012) بعنوان "**تأثير العوامل البيئية على الجريمة وقوع وسلامة مواطني طهران**" هدفت الدراسة التعرف الى تحديد دور العوامل البيئية وصياغة معايير الحد من القابلية للقيام بالجريمة في المناطق الحضرية في طهران، تم تحليل النتائج الميدانية باستخدام المنهج العلمي للبحث والمنهج الوصفي من خلال دراسة لبعض الاحياء ثم مقارنة ذلك مع النظرية البيئية لمنع الجريمة والسمات البيئية للمناطق الحضرية الآمنة، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أنّ المناطق الحضرية هي الأكثر عرضة للجريمة في طهران من وجهة نظر سكان المدينة، حيث ان التركيبة البيئية وطريقة تخطيط المدينة والاهتمام بالأهداف الوظيفية واستخدام العلم في التوزيع والتخصيص وتنظيم الشكل والفضاء والأنشطة المختلفة في المدينة تساعد في الحد من الجريمة مقارنه بالحضر، في حين اوصت الدراسة بضرورة استخدام التخطيط والتوزيع الصحيح للبناء لان ذلك يسهم في ايجاد مستوى مرتفع من الامان للسكان من الجريمة.
- أما دراسة (Hooghe et al, 2011) بعنوان "**ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع البلجيكي واثره على ارتفاع معدلات الجريمة**"، هدفت الدراسة التعرف الى عدم المساواة في الدخل

والتوزيع المكاني للجريمة في دولة بلجيكيا في الفترة (2001–2006)، تم اعتماد المنهج الوصفي، وتم استخدام تقنيات التحليل المكاني، اظهرت نتائج الدراسة ان هناك ارتفاع في معدلات البطالة والفقر بسبب عدم المساواة في الدخل حيث ظهر هذا المستوى في المناطق الريفية بدرجة اكبر منه في المناطق الاخرى، ذلك بسبب ان الوضع الاقتصادي في المناطق الريفية اقل منه في المناطق الاخرى وهذا دفع الى ارتكاب الجريمة.

- في حين أن دراسة (Brown & Brown, 2004) بعنوان "**الفوضى، العلاقة بين مكان الجريمة والظروف الخاصة بها**"، والتي هدفت التعرف الى العلاقة بين مكان الجريمة والظروف المؤدية لها، استخدامت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانه كاداة للدراسة، تمثلت عينة الدراسة بعدد من الاشخاص بلغ (201)، إذ تمت الدراسة السيكولوجية البيئية للمكان الذي يحدث فيه العنف ثم الجريمة، كما تم دراسة الظروف النفسية والاجتماعية للسكان وشخصياتهم. توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة قوية بين المكان وأعمال العنف، كما أن ملكية المسكن وطول فترة الاقامة فيه تقلل من إعمال العنف، بينما تتزايد أعمال العنف بين الأشخاص القاطنين في الوحدات السكنية المؤجرة.
- وفي دراسة (Kuo & Sullivan, 2001) بعنوان "**العلاقة ما بين انتشار الغطاء النباتي وانتشار الجريمة**"، هدفت الدراسة التعرف الى الدور الايجابي او السلبي للنباتات خاصة في المناطق السكنية، حيث أن بعض الدراسات قد أظهرت علاقة طردية ما بين انتشار النباتات والسلوكيات العدوانية والاجرامية وتدني الخوف من الجريمة، بينما وجدت دراسات أخرى علاقات عكسية فيما بينها، ووجد الباحثان بعد فحص المعطيات حول الجريمة في مناطق مختلفة من حيث مستوى انتشار الغطاء النباتي، أن المناطق السكانية التي يزداد فيها انتشار الغطاء النباتي أقل ظهورا لحوادث الجريمة سواء جرائم الملكية أو الجرائم الأكثر عنفاً، ذلك بعد أن أخذت بعين الاعتبار عوامل أخرى ذات علاقة بتوزيع الشقق في المبنى الواحد، وارتفاع المبنى ونسبة الشقق الفارغة الى المسكونة.

ثالثاً: أهم ما يميز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة وذات الصلة:

قبل التطرق لأهم ما يميز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة وذات الصلة، لا بد من الأشارة الى انه تم الاستفادة من هذه الدراسات في كتابة المادة النظرية للدراسة، وأيضاً في بناء إداة الدراسة وهي الاستبانه، حيث اختلفت هذه الدراسة وتميزت عن سابقاتها في كونها الدراسة الاولى التي تهتم بالمجتمع البدوي في الضفة الغربيّة وتوضح تأثير العامل الايكولوجي على الجريمة في هذا المجتمع،

حيث لم يتم التوصل لأي دراسة سابقة تبعا لهذا العنوان، على الرغم من أن المجتمع البدوي له الكثير من الخصائص التي يعزل بها نفسه عن المجتمع ففي نهايات القرن العشرين وبعد النكبة والنكسة والتهجير من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وجد البدو انفسهم بين سكان المدن والقرى وحدث هناك اندماج جزئي بسيط، لذلك تتميز الدراسة في كونها تبين أثر العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في توجه البدو نحو الجريمة.

الفصل الثالث

منهج وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرض تفصيلي لمنهج الدراسة وخطواتها وإجراءاتها، بدأ من جمع البيانات وحتى الخروج بالتوصيات. إذ تم الاطلاع على المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم إجراء عدد من المقابلات الاستطلاعية مع عدد من المبحوثين المفترضين، بهدف تطوير الأداة البحثية وفهم واقع الدراسة وابعادها.

2.3 منهج وإجراءات الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقه الكمي باستخدام أداة الاستبانه كاداة لجمع البيانات، حيث يُعتبر هذا المنهج من المناهج التي تقوم على وصف الظاهرة اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها وصولاً إلى النتائج والتوصيات، ولإنجاز هذه الدراسة مرفق لكم وصف تفصيلي لإجراءات الدراسة كما يوضحها الشكل رقم (1.3).

- **جمع البيانات ومراجعة الدراسات السابقة:** تمّ جمع المعلومات حول الإطار النظري للدراسة بهدف تأصيل المفاهيم الرئيسية لها ولتوظيفها في بناء الأداة البحثية ومناقشة النتائج في ضوئها، ذلك بالاستعانة بمراجعة الاسس النظرية في الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع العوامل الأيكولوجيّة وعلاقتها بالاتجاه نحو الجريمة.

- **أداة الدراسة:** تمّ اعتماد الاستبيان كأداة بحثية رئيسية في هذه الدراسة، أستند في تصميميها وبنائها على ما توفر في الأدبيات السابقة من مؤشرات ملائمة لقياس الأهداف البحثية، وعلى مقابلات استطلاعية مع بعض من وجهاء وشيوخ العشائر لإعداد مسودة الأداة الأوليّة، بعد الانتهاء من تصميم الأداة بصورتها النهائيّة تمّ اختبار صدقها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين وأصحاب الخبرة لتقديم ملاحظاتهم التي اخذت بعين الاعتبار، وتم تعديلها بالتوافق مع المشرفين قبل توزيعها النهائي، لمزيد من التوضيح حول أسماء محكمين أداة الدراسة بصورتها النهائية انظر/ي ملحقي رقم (1) و (2)
- **توزيع الأداة وجمع وتحليل البيانات:** بعد الانتهاء من اختبار صدق الأداة وتوزيعها على كامل المبحوثين وجمعها، تمّ فرزها واستبعاد ما هو غير صالح للتحليل منها، ثم تم ترميز الإجابات واداخلها الى الحاسب الالي، ثم استخدمت حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في الاختبارات الاحصائية الضرورية لاستخراج النتائج.
- **عرض ومناقشة النتائج:** بعد الانتهاء من التحليل الاحصائي، تم عرض النتائج ومناقشتها ثم تبويبها بهدف استنباط الاستنتاجات والتوصيات، الشكل رقم (1.3) يوضح اجراءات الدراسة

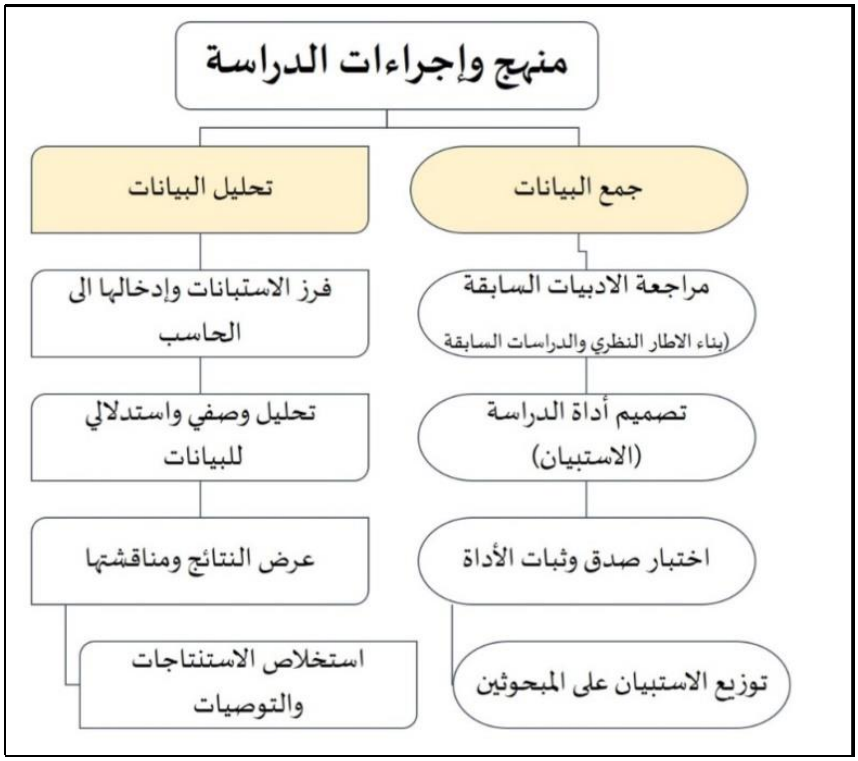

شكل رقم (1.3): إجراءات الدراسة

3.3 أداة الدراسة: التصميم واختبار الصدق والثبات:

بعد الاستقرار على اختيار الاستبيان كأداة رئيسية لهذ البحث، ذلك بسبب كبر حجم المجتمع المبحوث، وكذلك صعوبة تطبيق المقابلة مع المبحوثين، تم تصميم الأداة كما يعرضها جدول رقم (1.3).

جدول رقم (1.3): تصميم أداة الدراسة

#	المحور الرئيس	المحور الفرعي	عدد الفقرات	الاجابات
1	**الأول: بيانات ديمغرافية**		7	مغلقة/مفتوحة/مغلقة-مفتوحة
1.2	**الثاني: دور العوامل الأيكولوجيّة في الاتجاه نحو الجريمة**	العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية	10	مغلقة
2.2		العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: البنى التحتية	7	مغلقة
3.2		العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: الواقع الاقتصادي	7	مغلقة
4.2		العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: الواقع الاجتماعي	7	مغلقة
كامل الاستبيان			**38**	**مغلقة/مفتوحة/مغلقة-مفتوحة**

1.3.3. مقاييس الاداة:

المقياس الرئيس لأداة الدراسة جاء خماسياً معدلاً عن مقياس ليكرت، وجاءت الدرجات (بدرجة كبيرة جدا 5، بدرجة كبيرة 4، بدرجة متوسطة 3، بدرجة صغيرة 2 وبدرجة صغيرة جدا 1).

2.3.3. صدق أداة الدراسة (تحكيم الاستبيان):

يقصد بصدق الأداة الاستبيان قدرته على قياس ما صمم لأجله من أهداف الدراسة والاجابة على اسئلتها، وللتأكد من ذلك تم القيام بعرضها على المشرف ومجموعة من الأكاديميين وأصحاب الخبرة والاختصاص كما في الملحق رقم (2) لتحكيمها (حذف، إضافة، تعديل فقرات)، وبالاستفادة من الملاحظات تمّ تعديلها لتكون في صورة نهائية ملائمة لتوزعها على مجموع المبحوثين كما في ملحق رقم (3)، على الجانب الاخر تم التأكد من صدقها أيضا باحتساب معامل ارتباط بيرسون لعلاقة كل فقرة مع محورها الذي تنتمي اليه، وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول ادناه رقم (2.3).

جدول رقم (2.3): معامل ارتباط بيرسون ومستويات الدلالة للفقرات والمحاور

العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية	الفقرة	B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10
	م. ارتباط	0.615**	0.570**	0.592**	0.490**	0.512**	0.599**	0.435**	0.482**	0.603**	0.612**
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: البنى التحتية	الفقرة	**C1**	**C2**	**C3**	**C4**	**C5**	**C6**	**C7**			
	م. ارتباط	0.680**	0.702**	0.750**	0.668**	0.624**	0.724**	0.492**			
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000			
العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: الواقع الاقتصادي	الفقرة	**D1**	**D2**	**D3**	**D4**	**D5**	**D6**	**D7**			
	م. ارتباط	0.583**	0.550**	0.579**	0.577**	0.487**	0.637**	0.599**			
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000			
العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: الواقع الاجتماعي	الفقرة	**E1**	**E2**	**E3**	**E4**	**E5**	**E6**	**E7**			
	م. ارتباط	0.557**	0.439**	0.430**	0.036**	0.413**	0.413*	0.316**			
	الدلالة	0.003	0.000	0.009	0.039	0.046	0.015	0.000			

استناداً الى الجدول رقم (2.3)، يمكن القول برفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط دال بين الفقرات والمعدل العام لمحورها الذي تنتمي اليه لجميع المحاور، ويدعم ذلك أنّ جميع قيم الدلالات المحسوبة جاءت أقل من (0.05)، كما أنّ قيم معاملات الارتباط جاءت مقبولة فأقوى، وعليه فان صدق الارتباط جاء داعما لصدق المحكمين وهو ما يؤكد سلامة توزيع الاستبيان على كامل المبحوثين.

3.3.3. ثبات أداة الدراسة:

يحتاج صدق الأداة إلى أن يكون مدعوماً بثباتها، والثبات يعني أنّه في حال تم توزيع الأداة على شريحة مصغرة من المبحوثين ثم أعيد توزيعها عليهم أو على شريحة مماثلة لهم، بعد ذلك بفترة زمنية (10–14 يوماً كما هو معمول به محلياً)، فمن المفترض ان تكون الإجابات متماثلة الى حد كبير حتى تعتبر الأداة ثابتة، عادة ما يختبر الثبات قبل التوزيع النهائي بطريقة الاختبار واعادة الاختبار وهو ما تعذر اجراؤه، ولكن للتحقق من الثبات بعد توزيع الاستبيانات وجمعها تم احتساب معامل الفا كرونباخ ومعامل التجزئة النصفية، وجاءت النتائج كما في جدول رقم (3.3).

جدول رقم (3.3): معاملات كرونباخ الفا والتجزئة النصفية لثبات الأداة

الرقم	المحاور	معامل كرونباخ الفا	معامل التجزئة النصفية
1	العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية	0.751	0.563
2	العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: البنية التحتية	0.786	0.608
3	العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاقتصادي	0.821	0.718
4	العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاجتماعي	0.882	0.832
5	مجموع العوامل الأيكولوجيّة الانسانية	0.887	0.727
6	مجموع العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية	0.901	0.820

من الجدول رقم (3.3)، يمكن القول أنّ قيم معاملي كرونباخ الفا وجتمان للتجزئة النصفية، جاءت مرتفعة (أكبر من 0.07)، وهو ما يشير الى ثبات الاستبيان وسلامة توزيعه على كامل المبحوثين

4.3 عينة الدراسة وخصائصها:

جاءت عينة الدراسة صدفية، بمن توفر ولديهم المعرفة والرغبة والاستعداد للإجابة على أسئلة الاستبانة من المبحوثين المستهدفين والبالغ عددهم (130)، تمثلت خصائصهم التعريفية كما في الجدول رقم (4.3).

جدول رقم (4.3): خصائص عينة المبحوثين

الخصائص التعريفيّة	الفئة	التكرار	النسبة المئويّة
الجنس	ذكر	99	76.2
	انثى	31	23.8
العمر	25 سنة فاقل	41	31.5
	26–30 سنة	26	20.0
	31–35 سنة	1	0.8
	41–45 سنة	13	10.0
	45–50 سنة	14	10.8
	51 سنة فأكثر	35	26.9
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط فأدنى	65	50.0
	بكالوريوس	49	37.7
	دبلوم عالي	7	5.4
	ماجستير فأعلى	9	6.9
التخصص	تخصصات علمية	30	23.1
	تخصصات ادبية	100	76.9
القبيلة	الجهالين	54	41.5
	الكعابنة	45	34.6
	الرماضين	31	23.8
صفة المبحوث	شيخ عشيرة	16	12.3
	وجيهة عشيرة	20	15.4
	عضو وصاحب راي بالعشيرة	93	71.5
	قاضي عشائري	1	0.8
طبيعة العمل	تربية الماشية	49	37.7
	زراعة	12	9.2
	تربية ماشية وزراعة	10	7.7
	تجارة	8	6.2
	وظيفة حكومية (تعليم، امن)	33	25.4
	هندسة	1	0.8

	طب	2	1.5
	عامل	2	1.5
	ربة بيت	10	7.7
	محامي	2	1.5
	نجار	1	0.8

من الجدول رقم (4.3) الخاص بخصائص المبحوثين التعريفية يمكن القول ان:

- الذكور هم الأغلبية بنسبة (76.2%)، امّا الاناث فالأقلية بنسبة (23.8%).
- غالبية المبحوثين من حيث العمر هم من فئات (25) سنة فأقل بنسبة (31%)، ثم (30) سنة فأقل بنسبة (20%)، ثم (51) سنة فأكثر بنسبة (26.9%).
- من حيث الدرجات العلمية، جاءت غالبية المبحوثين من حملة الدبلوم المتوسط فأدنى بنسبة (50%)، يليها حملة البكالوريوس بنسبة (37.7%).
- من حيث التخصص جاء غالبية المبحوثين من أصحاب التخصصات الأدبية بنسبة (76.9%)، وبنسبة (23.1%) من أصحاب التخصصات العلمية.
- المبحوثين موزعين على الترتيب تنازليا وبنسب متقاربة بين القبائل الجهالين بنسبة (41.5%)، فالكعابنة بنسبة (34.6%) فالرماضين بنسبة (23.8%).
- من حيث صفة المبحوثين، فجاءت غالبيتهم من الأعضاء وأصحاب الرأي في العشائر بنسبة (71.5%)، فوجيهة عشيرة بنسبة (15.4%)، فشيخ عشيرة بنسبة (12.3%).
- أمّا من حيث طبيعة العمل فغالبية المبحوثين هم من مربي المواشي بنسبة (37.75)، فأصحاب الوظائف الحكومية بنسبة (25.4%)، فالمزارعين بنسبة (9.2%).

أشارت النتائج إلى أن الذكور جاءوا بأغلبية في المجتمع البدوي باعتبارهم الأقدر على حل النزاعات والمشاكل التي يمكن أن تحدث في المجتمع البدوي، ووجود الإناث بدرجة قليلة كونهنّ من بنات وزوجات الشيوخ الفاعلات اللواتي يسهمنّ في حل بعض المشكلات المتعلقة بالاناث بعد الرجوع إلى الشيخ وأخذ رأيه فيها، وأمّا فيما يخص متغير العمر عادة ما يتم اختيار الشيوخ من كبار السن لتوفر الخبرة والمعرفة لديهم واتقان القانون العشائري الذي يحكم المجتمع البدوي، إلا إنّهم في الوقت الحالي يستعينون بأبنائهم وأقاربهم الفاعلون ليساعدوهم في عملهم، وأيضاً من أجل تدريبهم على المشيخة فيما بعد، فكان هناك نسبة منهم صغار العمر، وبما أن المجتمع البدوي يميل الى اعتماد الزراعة والاعتناء بالماشية كوسيلة للعيش، فإن التوجه لدى كبارهم نحو التعليم كان بدرجة متدنية، إلا انه ارتفع في الوقت الحالي عما كان عليه من قبل، ذلك بسبب التغير في نمط واسلوب الحياة ودخول التكنولوجيا

بشكل أوسع مما كانت عليه في السابق، ولأن التعليم في الوقت الحاضر أصبح من متطلبات الحياة الأساسيّة ولا يمكن الإستغناء عنه.

أمّا فيما يخص التخصصات المدروسة فالمجتمع البدوي يميل الى اللغة والأدب والجغرافيا والاجتماع، كون المجتمع يعيش في بيئات اجتماعية وضمن ظروف سكنية خاصة.

كما أشارت النتائج فيما يخص صفة المبحوث أن غالبية الذين تمت مقابلتهم كانوا من شيوخ العشائر ونوابهم والأعضاء الفاعلين من التجمعات البدوية الثلاث (الجهالين، الرماضين، الكعابنة)، وعليه فإن المجتمع البدوي باعتباره مجتمعا منغلقا من حيث العادات والتقاليد وطريقة المعيشة وطريقة حل المشكلات، يستند في حل مشاكله وجرائمه للقانون العشائري، وبموافقة شيخ العشيرة ومستشاريه ونوابه وأعضاءه الفاعلين.

5.3 تحليل البيانات:

إحصائياً تم استخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات، تمثلت أهم الاختبارات المستخدمة بما يلي:

- اختبار الصدق: معامل ارتباط بيرسون
- اختبارات الثبات: معامل كرونباخ الفا ومعامل وجتمان وسبيرمان براون للتجزئة النصفية
- اختبار التوزيع الطبيعي: الوسط والوسيط والمنوال، ومنحنى التوزيع الطبيعي، واختبار كولموجروف سميرنوف– شبيرو –ويلك.
- الإحصاء الوصفي مثل: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- اختبارات استدلالية: اختبارات مان ويتني وكروس كال فالس، كون البيانات جاءت موزعة توزيعا غير طبيعيا.

6.3 اختبار توزيع البيانات:

وأما فيما يخص اختبار توزيع البيانات تأتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي كما في الجدول رقم (5.3)

جدول رقم (5.3): نتائج اختبارات التوزيع (طبيعي/غير طبيعي) للبيانات

رقم الفقرة	قيمة الدلالة (بحسب عدد المبحوثين) كولموجروف–سميرنوف	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	نوع التوزيع طبيعي/غير طبيعي
B1	0.000	3.52	4.00	4	توزيع غير طبيعي
B 2	0.000	3.51	4.00	4	توزيع غير طبيعي
B 3	0.000	2.52	2.00	1	توزيع غير طبيعي
B 4	0.000	2.65	3.00	1	توزيع غير طبيعي
B 5	0.000	3.46	4.00	4	توزيع غير طبيعي
B 6	0.000	3.13	3.00	3	توزيع غير طبيعي
B 7	0.000	3.38	3.00	4	توزيع غير طبيعي
B8	0.000	3.48	4.00	4	توزيع غير طبيعي
*B9	0.000	3.18	3.00	3	توزيع غير طبيعي
B10	0.000	3.22	3.00	3	توزيع غير طبيعي
B11	0.000	2.98	3.00	3	توزيع غير طبيعي
C1	0.000	3.25	3.00	3	توزيع غير طبيعي
C2	0.000	3.18	3.00	3	توزيع غير طبيعي
C3	0.000	3.32	3.00	3	توزيع غير طبيعي
C4	0.000	3.45	4.00	3	توزيع غير طبيعي
C5	0.000	3.20	3.00	3	توزيع غير طبيعي
C6	0.000	3.99	4.00	5	توزيع غير طبيعي
C7	0.000	3.48	4.00	4	توزيع غير طبيعي
D1	0.000	3.45	4.00	4	توزيع غير طبيعي
D2	0.000	3.43	4.00	4	توزيع غير طبيعي
D3	0.000	3.78	4.00	4	توزيع غير طبيعي
D4	0.000	3.72	4.00	4	توزيع غير طبيعي
D5	0.000	3.30	3.00	3	توزيع غير طبيعي
D6	0.000	3.36	3.00	3	توزيع غير طبيعي
D7	0.000	2.49	2.00	1	توزيع غير طبيعي
E1	0.000	2.99	3.00	3	توزيع غير طبيعي
E2	0.000	2.99	3.00	3	توزيع غير طبيعي
E3	0.000	2.62	3.00	1	توزيع غير طبيعي

E4	0.000	2.59	3.00	1	توزيع غير طبيعي
E5	0.000	3.05	3.00	4	توزيع غير طبيعي
E6	0.000	2.96	3.00	3	توزيع غير طبيعي
E7	0.000	3.52	4.00	4	توزيع غير طبيعي

من البيانات الموضحة في الجدول رقم (5.3)، يتبين ان قيم المتوسط والوسيط والمنوال غير متساوية لمجموعة الفقرات، وكذلك فان قيم الدلالات المحسوبة لاختبار كولموجروف–سميرنوف (عدد المبحوثين أكبر من 50)، اقل من (0.05)، مما يعني رفض فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات، وعليه فإن البيانات موزعة توزيعا غير طبيعي.

7.3 تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين:

تسهيلاً لقراءة المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين، تم تصنيفها وتوزيعها على مجموعات وفئات كما في الجدول رقم (6.3).

جدول رقم (6.3): تصنيف المتوسطات لإجابات المبحوثين

المتوسط الحسابي		المستوى	الدلالة مستوى السداد
5:00–4.51	كبيرة جدا	مستوى 2	دور أكبر للعامل الايكولوجي في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة ↑ ↑
4.50–4.01		مستوى 1	
4.00–3.51	كبيرة	مستوى 2	
3.50–3.01		مستوى 1	
3:00	متوسطة		
2.99–2.50	صغيرة	مستوى 1	↓ ↓ دور اقل للعامل الايكولوجي في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة
2.49–2.00		مستوى 2	
1.99–1.50	صغيرة جدا	مستوى 1	
1.49–1.00		مستوى 2	

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة:

يقدم هذا الفصل عرضا كاملا ومفصلاً لأهم نتائج التحليل الاحصائي التي استخدمت للإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات البحثية.

2.4 نتائج السؤال الرئيس: ما دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ القبائل والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟

للإجابة على السؤال حول ماهية دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المبحوثين، جاءت النتائج كما في الجدول رقم (1.4).

جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة

#	المحاور	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
1	العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية	3.21	0.644
2	العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: البنية التحتية	3.34	0.778
3	العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاقتصادي	3.57	0.931
4	العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاجتماعي	2.82	1.044
5	مجموع العوامل الأيكولوجيّة الانسانية	3.24	0.708
6	مجموع العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية	3.23	0.619

من الجدول رقم (1.4) يتبين أن مجموع المتوسطات الحسابية تراوحت بين درجة صغيرة من المستوى الأول (2.82) الى كبيرة من المستوى الثاني (3.57). وفي الإطار العام جاء تأثير العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية (3.34) متقاربة مع دور العوامل الطبيعية (3.21) مع قوة أكبر قليلا للعوامل

الإنسانية، يكمن دور العوامل الأيكولوجيّة تفصيلاً في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة تنازليا كما هو آتٍ:

- العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: (الواقع الاقتصادي) متوسط حسابي (3.57)، بدرجة كبيرة من المستوى الثاني.
- العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: (البنية التحتيّة) (3.34)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.
- العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية (3.21)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.
- العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: (الواقع الاجتماعي) (2.82)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.

أما فيما يخص الانحراف المعياري، جاءت النتائج بشبه اجماع بين المبحوثين وانحراف معياري منخفض فيما يتعلق بالعوامل الأيكولوجيّة الطبيعية، وأكثر تشتتاً واقل اجماعاً فيما يتعلق بالعوامل الأيكولوجيّة الإنسانية خصوصاً حول العوامل الاجتماعية.

1.2.4 نتائج السؤال الفرعي الاول: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدو نحو الجريمة؟

نتائج الاختبارات حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة جاءت كما في الجدول رقم (2.4).

جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي

#	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري
B1	مصادر المياه (التنافس لأجل الحيازة او الاستغلال المؤقت)	3.52	1.122
B2	الغطاء النباتي (التنافس لأغراض الرعي)	3.51	1.189
B3	التنوع الحيوي (تنافس على صيد الحيوانات والطيور تلبية لاحتياجات أو المتعة)	2.52	1.259
B4	وفرة تنوع حيوي بخصائص سامة (نباتات، افاعي)	2.65	1.323
B5	مساحة الارض (صراع للاستقرار او الاقامة الموسمية)	3.46	1.215
B6	درجة الحرارة (توتر نتيجة ارتفاعها صيفا، صعوبة ملاحقة المجرمين نتيجة انخفاضها شتاء)	3.13	1.116
B7	فصل الصيف (تنقل أكثر، خروج ارباب الاسر للعمل، ترك البيت شبه فارغ)	3.38	1.074
B8	وعورة الطرق (صعوبة ملاحقة المجرمين)	3.48	1.021
B9	البعد عن ضوضاء (يهدي من نفسية البدوي)	3.18	1.184
B10	فصل الشتاء (قصر النهار وطول الليل وبالتالي عمل اقل وحاجة أكبر للمال)	3.22	1.170
	المعدل العام للمحور	**3.21**	**0.644**

من الجدول رقم (2.4) يمكن القول بأنّ دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء في الإطار العام بدرجة كبيرة من المستوى الأول (3.21)، بينما تراوحت متوسطات المؤشرات بين (3.52) بدرجة كبيرة من المستوى الثاني و(2.52) بدرجة صغيرة من المستوى الأول حيث جاءت اهم العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة تنازلياً كما هو آتٍ:

- مصادر المياه (التنافس لأجل الحيازة او الاستغلال المؤقت): متوسط حسابي (3.52)، درجة كبيرة من المستوى الثاني.
- الغطاء النباتي (التنافس لأغراض الرعي): متوسط حسابي (3.51)، درجة كبيرة من المستوى الثاني.
- وعورة الطرق (صعوبة ملاحقة المجرمين): متوسط حسابي (3.48)، درجة كبيرة من المستوى الأول.
- فصل الصيف (تنقل أكثر، خروج ارباب الاسر للعمل، ترك البيت شبه فارغ): متوسط حسابي (3.38)، درجة كبيرة من المستوى الأول.

اما اقل العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية تأثيرا في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت:

- التنوع الحيوي (تنافس على صيد الحيوانات والطيور تلبية لاحتياجات أو المتعة): متوسط حسابي (2.52)، درجة صغيرة من المستوى الأول.
- وفرة تنوع حيوي بخصائص سامة (نباتات، افاعي): متوسط حسابي (2.65)، درجة صغيرة من المستوى الأول.

أما فيما الانحراف المعياري، جاءت النتائج بتشتت وانحراف معياري مرتفع (1.030–1.282) واجماع ليس قوي بين المبحوثين فيما يتعلق بدور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية–البنية التحية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة، مما يشير الى تفاوت واضح بين المبحوثين على مستوى المؤشرات المنفردة باختلاف خصائصهم.

2.2.4 نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة في تجمعات البدو من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟ وللإجابة على هذا السؤال تم الإجابة عن الأسئلة الفرعية الخاصة به كما على النحو الآتي:

1.2.2.4 نتائج السؤال الفرعي الأول: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية – البنية التحتية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة؟

نتائج الاختبارات حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية – البنية التحتية في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة جاءت كما في الجدول رقم (3.4).

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: البنية التحتية في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي

#	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري
C1	بيت غير ثابت (خيمة او كرفان سهل الاقتحام)	2.98	1.282
C2	مسكن غير مكيف في الصيف (يسبب ضيق وعد ارتياح)	3.25	1.168
C3	موقع المسكن من الحضر (قرب الموقع يولد الاحساس بالغيرة نتيجة الفوارق في البنية التحتية)	3.18	1.199
C4	تدني مستوى الخدمات العامة (ادارة النفايات، المياه) حال توفرها مما يولد عدم الرضا	3.32	1.176
C5	قلة المدارس (ارتفاع مستوى الامية لدى الذكور والاناث)	3.45	1.233
C6	بساطة خدمات الكهرباء ان توفرت (سيادة الظلام وبالتالي حركة غير مرصودة)	3.20	1.030
C7	اقامة غير مرخصة في مناطق (ج) مما يعني تدمير متكرر للممتلكات (بيوت وسقائف أغنام وغيرها) من قبل الاسرائيليين (حالة من الاحباط والنفسية السيئة)	3.99	1.131
	المعدل العام للمحور	**3.34**	**0.778**

من الجدول رقم (3.4)، يمكن القول بان دور العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية في مجال البنية التحتية في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء في الإطار العام بدرجة كبيرة من المستوى الأول (3.34)، بينما تراوحت متوسطات المؤشرات بين (3.99) بدرجة كبيرة من المستوى الثاني و(2.98) بدرجة صغيرة

من المستوى الأول، حيث جاءت اهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–البنية التحتية تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة تنازلياً كما هو آتٍ:

- اقامة غير مرخصة في مناطق (ج) مما يعني تدمير متكرر للممتلكات (بيوت وسقائف أغنام وغيرها) من قبل الاسرائيليين (حالة من الاحباط والنفسية السيئة): متوسط حسابي (3.99)، درجة كبيرة من المستوى الثاني.
- قلة المدارس (ارتفاع مستوى الامية لدى الذكور والاناث): متوسط حسابي (3.45)، درجة كبيرة من المستوى الأول.
- تدني مستوى الخدمات العامة (ادارة النفايات، المياه) حال توفرها مما يولد عدم الرضا: متوسط حسابي (3.32)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.

أمّا أقل العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–البنية التحتية تأثيراً في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت:

- بيت غير ثابت (خيمة أو كرفان سهل الاقتحام): متوسط (2.98)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.

أما فيما يخص الانحراف المعياري، جاءت النتائج بتشتت وانحراف معياري مرتفع واجماع ليس قوي بين المبحوثين فيما يتعلق بدور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة، مما يشير الى تفاوت واضح بين المبحوثين على مستوى المؤشرات المنفردة باختلاف خصائصهم.

2.2.2.4 نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية – الواقع الاقتصادي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة؟

نتائج الاختبارات حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية – الواقع الاقتصادي في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة جاءت كما في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاقتصادي في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي

#	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري
D1	ارتفاع مستوى الفقر في البيئة البدوية	3.48	1.143
D2	دخل محدد (نتيجة لعمل الغالبية في تربية الماشية واعمال ذات العلاقة)	3.45	1.128
D3	رفض القطاع الخاص تشغيل البدو (مؤهلات تعليمية متدنية، مساكن بعيدة عن الحضر تسبب تأخر في الوصول للعمل)	3.43	1.138
D4	ارتفاع معدلات البطالة (بين الشباب خصوصا)	3.78	1.156
D5	فرص عمل قليلة للبدو في القطاع العام	3.72	1.141
D6	اسعار منخفضة لمنتجاتهم في سوق الحضر	3.30	1.118
D7	ارتفاع تكاليف ما يشتريه البدوي من الحضر من احتياجات نسبة لدخلة	3.36	1.057
	المعدل العام للمحور	**3.57**	**0.931**

من الجدول رقم (4.4)، يمكن القول بأنّ دور العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية في مجال الواقع الاقتصادي في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء في الإطار العام بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (3.57)، بينما تراوحت متوسطات المؤشرات بين (3.78) بدرجة كبيرة من المستوى الثاني و(3.30) بدرجة كبيرة من المستوى الأول، حيث جاءت أهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاقتصادي تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة تنازلياً كما هو آتٍ:

- ارتفاع معدلات البطالة (بين الشباب خصوصا): متوسط حسابي (3.78)، بدرجة كبيرة من المستوى الثاني.
- فرص عمل قليلة للبدو في القطاع العام: متوسط حسابي (3.72)، بدرجة كبيرة من المستوى الثاني.
- ارتفاع مستوى الفقر في البيئة البدوية: متوسط حسابي (3.48)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.

أمّا اقل العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاقتصادي تأثيرا في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت:

- اسعار منخفضة لمنتجاتهم في سوق الحضر: متوسط حسابي (3.30)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.

أما فيما يخص الانحراف المعياري، جاءت النتائج بتشتت وانحراف معياري مرتفع (1.057–1.156) واجماع ليس قوي بين المبحوثين فيما يتعلق بدور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية–الواقع الاقتصادي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة، مما يشير الى تفاوت واضح بين المبحوثين على مستوى المؤشرات المنفردة باختلاف خصائصهم.

3.2.24 نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية – الواقع الاجتماعي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة؟

نتائج الاختبارات حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية – الواقع الاجتماعي في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة جاءت كما في الجدول رقم (5.4).

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاجتماعي في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي

#	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري
E1	الشعور بالدونية قياسا بالإنسان الحضري	2.49	1.393
E2	العادات والتقاليد الصارمة للمجتمع البدوي قياس بالمجتمع الحضري	2.99	1.422
E3	ضعف الاختلاط بالمحيط (الريف والحضر بسبب فوارق العادات)	2.99	1.198
E4	الشعور بعدم رغبة المجتمع الحضري الزواج من غير البدو	2.62	1.416
E5	التنشئة الاجتماعية المبنية على العدائية لغير المجتمع البدوي	2.59	1.385
E6	رفض المجتمع الحضري اعتبارا البدو جزء من المنظومة الاجتماعية	3.05	1.454
E7	ضعف توافق طبيعة الحياة التي يعيشها البدو مع الحياة العصرية	2.96	1.260
	المعدل العام للمحور	**2.82**	**1.044**

من الجدول رقم (5.4)، يمكن القول بأنّ دور العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية في مجال الواقع الاجتماعي في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء في الإطار العام بدرجة صغيرة من المستوى الاول (2.82)، بينما تراوحت متوسطات المؤشرات بين (3.05) بدرجة كبيرة من المستوى الأول و(2.49) بدرجة صغيرة من المستوى الثاني، وعليه جاءت اهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاجتماعي تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة تنازلياً كما هو آتٍ:

- رفض المجتمع الحضري اعتبارا البدو جزء من المنظومة الاجتماعية: متوسط حسابي (3.05)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.

- العادات والتقاليد الصارمة للمجتمع البدوي قياس بالمجتمع الحضري: متوسط حسابي (2.99)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.
- ضعف الاختلاط بالمحيط (الريف والحضر بسبب فوارق العادات): متوسط حسابي (2.99)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.
- ضعف توافق طبيعة الحياة التي يعيشها البدو مع الحياة العصرية: متوسط حسابي (2.96)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.

أما أقل العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاجتماعي تأثيرا في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت:

- التنشئة الاجتماعية المبنية على العدائية لغير المجتمع البدوي: متوسط حسابي (2.59)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.

أما فيما يخص الانحراف المعياري، جاءت النتائج بتشتت وانحراف معياري مرتفع (1.422–1.198) واجماع ليس قوي بين المبحوثين فيما يتعلق بدور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية–الواقع الاجتماعي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة، مما يشير الى تفاوت واضح بين المبحوثين على مستوى المؤشرات المنفردة باختلاف خصائصهم.

3.4 تأثير خصائص المبحوثين على إجاباتهم:

في إطار اختبار الدراسة للفرضيات البحثية الموجهة لاختبار تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم تم اختيار الفرضيات الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال التخصص، القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث، صفة المبحوث، طبيعة العمل).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة

الجريمة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال التخصص، القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث، صفة المبحوث، طبيعة العمل).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال التخصص، القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث، صفة المبحوث، طبيعة العمل)

من أجل اختبار الفرضيات تمّ استخدام اختبارات مان وتني وكروسكال فالس كون البيانات جاءت موزعة بشكل غير طبيعي، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4): نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس لتأثير خصائص المبحوثين على اجابتهم

#	المتغيرات الديموغرافية	العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية	العوامل الأيكولوجيّة الانسانية	العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية
A1	الجنس	0.028	0.027	0.039
A2	العمر	0.038	0.032	0.019
A3	المؤهل العلمي	0.034	0.094	0.028
A4	مجال التخصص	0.004	0.024	0.032
A5	القبيلة التي ينتمي اليها	0.011	0.026	0.019
A6	صفة البحوث	0.010	0.035	0.034
A7	طبيعة العمل	0.039	0.024	0.045

من الجدول رقم (6.4)، يمكن القول برفض جميع الفرضيات، والقول بأن مجموع الخصائص التعريفية جاءت مؤثرة في اجابات المبحوثين بصورة واضحة، إذ جاءت قيم الدلالات المحسوبة أقل من (0.05) وهو ما يعني رفض الفرضيات الصفرية أعلاه.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة، والتي بناء عليها تم وضع بعض التوصيات التي تفيد الباحثين في الدراسات اللاحقة، والتي من الممكن أنّ تفيد أيضاً المجتمع البدوي وكل من يهتم بهذا المجتمع وطريقة معيشته.

1.5 مناقشة نتائج اسئلة الدراسة:

1.1.5 مناقشة نتائج الاجابة على السؤال الرئيس: ما دور العوامل الأيكولوجيّة ومرتباتها في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربيّة؟

أشارت النتائج إلى أنّ مجموع المتوسطات الحسابية تراوحت بين درجة صغيرة من المستوى الأول (2.82) إلى كبيرة من المستوى الثاني (3.57)، وحصلت العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاقتصادي متوسط (3.57)، بدرجة كبيرة من المستوى الثاني، فيما حصلت العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: البنية التحتية (3.34)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول، وحصلت العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية (3.21)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول، فيما حصلت العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاجتماعي (2.82)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.

يمكن تفسير هذه النتائج بأنّه وعلى الرغم من عدم إستقرار البدو في مكان ما، إلا ان التغير في واقعهم الاقتصادي يؤثر على البنيّة التحتيّة في المكان الذي يعيشون فيه، فالواقع الإقتصادي والبنية التحتيّة لأي جماعة سكانيّة في أي مكان عادة ما يكونا على ارتباط واضح فيما بينهما، إن ما سبق يعني أن وجود الدخل المرتفع يسهم في ايجاد بنية تحتية قوية، ويمكن أن يساعد الأسر في الوصول إلى مستويات معيشية متقدمة، لذلك جاءت هذه العوامل كأساس فيما يخص الجريمة، وهو ما بينته نظرية ماركس الاقتصادية، إذ إنّ التفاوت الطبقي وضعف المستوى المادي، يساعد في حدوث الجريمة بسبب عدم القدرة على توفير الاحتياجات اللازمة لدى الأسر الفقيرة وهو ما توافق مع ما

توصل إليه الشبول (2011) في دراسته بعنوان "**الأنماط المكانية والنوعية للجريمة: دراسة أنثربولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن**"، التي بينت أنّ العامل الاقتصادي مهم في ارتكاب الجريمة.

ومع كون البدو كانوا في الماضي على عكس الأيام الحاليّة يعتمدون أسلوب حياة مختلف يتمحور حول طريقة ونمط واحد للعيش متمثل في اقتناء الماشية ورعيها والاستفادة منها ومن منتجاتها، أدى ذلك الى تحديد مستوى قدرة البدو على الاندماج في المجتمع المدني والقروي في فلسطين، هذا أيضاً أسهم في خلق حالة خاصة بهم لا يمكن للآخرين تقبلها، وهي العيش في بيوت الشعر وفي القرن الواحد والعشرين أصبح يعيش بعضهم في الكرفانات، إضافة الى الاعتماد على أسس الحياة الأولية كالطبخ على النار، والاعتماد على الاضاءه القديمة المعتمدة على الأدوات القديمة، كل ذلك أسهم في خلق مجتمع ذو عادات وتقاليد ونمط معيشي واحد وثابت على الرغم من كا التطورات التي وصلت لهم وعلى الرغم من عملهم في وظائف اخرى غير الوظائف التي كانت حكراً عليهم في الماضي، إلا إن هذه العوامل وان توافرت لا تساعد بشكل كبير على ممارسة الجريمة كما لو كانت متوفرة في مكان اخر، لذا نرى أن التوجه نحو الجريمة لدى المجتمع البدوي بشكل عام قليل جدا، ومع أن وجهة نظر شيوخ العشائر في أن هذه العوامل تمكن من حدوث الجريمة، إلا إنّ اسقاطها على المجتمع البدوي يقلل من فرص حدوث الجريمة بينهم طبقا للمعيار الاجتماعي وهو العلاقة القوية بينهم إذ هم أقارب وأنسباء وأبناء عم.

وأما فيما يخص الواقع الاجتماعي في التجمعات البدويّة، فنحن نعلم أنّ المجتمع البدوي مجتمع منعزل فقد حافظ على مستوى متقدم من الضبط الاجتماعي، إذ إنّ للأسرة تأثير كبير على ضبط الأفراد ثم شيخ العشيرة، وهذا يعني أنّ حدوث أي جريمة في المجتمع البدوي طبقاً للعوامل والواقع الاجتماعي، يكون علاجها سريعاً من خلال العشيرة ذاتها، بالتالي فإنّ هذه العوامل تساعد في حدوث الجريمة ولكن في المناطق البدوية المفتوحة في الدول الأخرى، وليس في فلسطين بسبب الوضع العام، وحصارهم من قبل الاحتلال الاسرائيلي، والخلافات بين المجتمع البدوي والمجتمع الحضري والمدني في فلسطين قليل جداً، إذ لم يتم العثور على إحصاءات من الجهات المختصة حول نزاعات البدو والمجتمع المحلي، فهي قليلة جداً إن توفرت، قد يعود السبب في ذلك إلى أنّ طبيعة المجتمع البدوي لا يقبل الاندماج بشكل عام في المجتمع المحلي ضمن ظروفة الحالية من تقدم وانفتاح.

1.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدو نحو الجريمة؟

أشارت النتائج المتعلقة بهذا السؤال إلى أنّ دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (3.21)، وتبين أن أهم العوامل تمثلت في مصادر المياه، ثم الغطاء النباتي، ثم وعورة الطرق (صعوبة ملاحقة المجرمين)، إضافة الى فصل الصيف، فيما كانت أقل العوامل هي التنوع الحيوي، ووفره تنوع حيوي بخصائص سامة.

يعود السبب في ذلك أنّ البدو يعيشون في مناطق منعزلة عن الناس الأمر الذي يسهم في تعرضهم لظروف البيئة الطبيعية والزحف العمراني والضغط السكاني والاجراءات الاحتلاليّة التي تحد من توفر البيئة المناسبة لتربية الماشية والتي تركز بالدرجة الاولى على توفر المأكل والمشرب للماشية التي يقتاتون منها، والتي تشكل مصدر رزقهم وعملهم الأساس، وعليه فإنّ عدم توفر المياه أو تعرضهم لنقص المياة يمكن أن يؤدي إلى التفكير في الجريمة للحصول على المياه، الذي يُشكل عصب الحياة الرئيس بالنسبة لهم، كذلك فيما يتعلق بالمراعي، فإنّ الرعي لدى البدو هو أساس تربيتهم للمواشي، وأساس سكنهم في هذه المناطق النائية والبعيدة عن السكان من المدن والقرى، فإذا توفرت المراعي لماشيتهم وتعرضت للاعتداء من قبل البدو أو من قبل آخرين، فإنّ هذا يدفع البدوي الى التوجه نحو الجريمة مقابل الحصول على المراعي الخاصة بماشيته.

أمّا فيما يتعلق بالحرارة، فإن فصل الصيف من الفصول ذات الحرارة العالية والتي تؤثر في معيشة البدو، حيث السكن المفتوح الذي لا يمنع دخول الحيوانات والحشرات السامة، وأيضاً عدم وجود المكيفات أو ملطفات الجو للتبريد عدم القدرة على الرعي لمدة طويلة، كل ذلك يؤثر على نفسية البدو ويمكن أنْ يسهم في حدوث الجرائم تتفق هذه النتيجة مع دراسة الحميداوي (2014) التي توصلت الى أنّ ارتفاع درجة الحرارة يسهم في حدوث الجريمة ويدفع الفرد لممارسة الجريمة.

2.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟، وللاجابة عن هذا السؤال تمّ الاجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1.3.1.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية– البنية التحتية في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة؟

أشارت النتائج أن دور العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية في مجال البنية التحتية في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء بدرجة كبيرة من المستوى الأول (3.34)، وتبين أنّ الإقامة غير المرخصة في مناطق (ج) وتدمير ممتلكاتهم من قبل الاسرائيليين سبباً في حالة الاحباط والاكتئاب التي يمكن أن تؤدي الى الجريمة، وأيضاً انتشار الأمية وقلة المدارس، إضافة إلى تدني مستوى الخدمات العامة، في حين لم يؤثر نمط الحياة على توجههم نحو الجريمة.

مما سبق يمكن القول إنّ الاوضاع العامة التي يتعرض لها البدو في فلسطين يسهم في خلق جو من العزلة والشعور بالاحباط بسبب عدم الاستقرار، إذ إنّ الممارسات الاسرائيليّة المُتمثلة في هدم بيوتهم المؤقتة التي يقيمونها كما حدث مع الجهالين في الخان الأحمر وفي مناطق الأغوار في أريحا، هذا الجو المشحون دائما يجعل بيئة العيش البدوية مضطربة وغير مستقره، وهذا يؤدي الى ضعف في مستوى التعليم وانتشار الأمية، والتركيز فقط على الموروث العائلي من الثقافة المحلية التي تسود بين البدو، حيث أن في هذه الثقافة يجب أن يكون البدوي شجاعاً وقادراً على توفير كافة احتياجات الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى التوجه نحو الجريمة في سبيبل الحصول على ما يريد وفي سبيل الاثبات لبيئته أنّه شجاع وقوي وقادر على أن يكون شخص مسؤول ويُعتمد عليه.

إضافة لما سبق فإنّ عدم توفر الخدمات وعدم التوازن في الخدمات بين البيئة البدوية والبيئة في المدينة والقرية يساعد في التوجه نحو الجريمة لرفع ميزان التوازن، بخلق حالة من الرعب لدى سكان المدينة والقرية من البدوي، بالتالي يحصل على ما يريد من المال أو الطعام دون وجه حق عنوة دون دفع الثمن.

كما أنّ البيئة البدوية البسيطة التي لا يتوفر لديها شبكة كهرباء، وتعتمد على الآبار في نقل المياه، هي بيئة يكون ظلامها ليلا دامس، ويمكن أن تكون هذه البيئة جاهزة لأي جريمة في أي إطار، وهذه البيئة الجيدة من حيث الظلام تساعد كثيراً المهربين في تنفيذ مخططاتهم وجرائمهم، في هذا الصدد قد

تكون الجرائم المرتكبة في البيئة البدوية من آخرين حاولوا استغلال البيئة البدوية وظروفها لتنفيذ ما يسعون إليه من جرائم، هذا يعني أنّ العامل الايكولوجي هنا يسهم في تنفيذ الجريمة، وليس شرطاً أن يكون صاحب المكان مشارك في الجريمة، لعل ما يدعم ذلك نظرية النشاط الرتيب التي تركز على أنّ وجود الجاني والمجني عليه في ظل عدم وجود الرقابة يؤدي إلى حدوث الجريمة وممارستها بشكل أكبر، وفي البيئة الخاصة بالبدو فإنّ الجاني والمجني عليه لا يحتكمان الى رقابة سلطة معينة إلا سلطة شيخ القبيلة، وهذه السلطة تمارس مهامها في العقد والحل، لكنها لا تمارس سلطة في الرقابة على الأفراد بشكل عام مع أنّها سلطة القاضي وشيخ العشيرة تخضعهم لنفس القانون في حال حدوث الجريمة، كما أنّ غياب الاحتكام الى القانون الوضعي أيضاً يساعد في حدوث الجرائم لعدم الخضوع من الجاني والمجني عليه لسلطة هذا القانون.

2.3.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية – الواقع الاقتصادي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة؟

أشارت النتائج إلى أنّ دور العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية في مجال الواقع الاقتصادي في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء بدرجة كبيرة من المستوى الثاني (3.57)، وسجل ارتفاع معدلات البطالة (بين الشباب خصوصاً) درجة كبيرة من المستوى الثاني، كذلك توثر فرص عمل البدو القليلة للبدو في القطاع العام، وارتفاع مستوى الفقر في البيئة البدوية، في حين لم تشكل أسعار منتجاتهم المنخفضة في السوق عاملاً للتوجه نحو الجريمة.

ومما سبق نرى إنّ البدو يعتمدون في حياتهم على مستوى اقتصادي متدني نوعا ما، إذ يتمثل المستوى المعيشي في بيوت من الشعر أو في الواح يطلق عليها (زينكو)، أو في افضل الاحوال من الطوب العادي دون أنْ يكون مسقوفا، يعود ذلك الى الظروف السياسية المتعلقة بالاحتلال ومنع بناء البيوت العادية، كما يحكم البدو في حياتهم التنقل من اجل العشب والماء، وهذا يؤدي الى خلق ظروف اقتصادية متوسطة وأقل من متوسطة، فهم يمتلكون الأغنام والأبقار، ويعيشون من منتجاتها، كما أنّهم يتوجهون للعمل في مجالات أخرى إلا ما ندر، كون هذا العمل متوارث لديهم، وعليه يتحدد مستوى الدخل للعائلات والاسر البدوية ضمن ما يبيعونه من الماشية ومنتجاتها من (اللبن، السمن، الزبدة، الجبنة، الحليب) وغيرها من المنتجات كالصوف، الأمر الذي يؤدي الى تدني مستواهم الاقتصادي الذي يتسبب في عدة ضغوطات على البدو، عندما يكونوا بحاجة توفير متطلبات الحياة، حيث أنّ متطلبات الحياة الاساسية عندهم تحتاج الى وضع اقتصادي يوفرها، ففي حال عدم توفرها ينتج عن

ذلك ضغوط تؤدي الى ممارسة الجريمة والدليل على ذلك ما أشارت اليه نظرية الضغوط الاجتماعية التي تبين ان الضغوطات تولد اتجاه نحو ممارسة الجريمة لدى الأفراد .

إن ما سبق يوضح أنّ الوضع الاقتصادي المتوسط يؤثر في البحث عن طرق ووسائل للحصول على المال، إذ تمهد هذه العوامل لإمكانية ارتكاب الجريمة تبعاً للظروف الاقتصادية التي يعيشونها، وعلى هذا الجانب يمكن استغلال البيئة المحيطة التي عادة ما تكون وعرة ولا يعرفها إلا البدو الساكنين فيها، الامر الذي يسهل عمليات الاتجار بالمخدرات، أو المشاركة في عمليات قتل للأفراد من خلال جلبهم الى هذه المناطق كونه من الصعب الوصول اليها من قبل الجميع، وعليه تعد هذه البيئة بيئة خصبة للجريمة وهذا ما تؤكدة نظرية البيئة فيما يخص ممارسة الجريمة تبعاً للمكان.

كما أنّ ظروف البنية التحتية السيئة تساعد في حدوث الجريمة، فأغلب البدو يعيشون ظروفاً سكنية صعبة من حيث عدم توفر البناء، بالتالي تحمل البرد في الشتاء والحرارة في الصيف، كذلك تحمل مستوى الرطوبة المرتفع، وتحمل وجود الحشرات في الصيف، ومنها السامة كالأفاعي، هذا كله يسهم في ممارسة البدو للجريمة بشكل أو بآخر حسب آراء المبحوثين.

3.3.1.5 مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية– الواقع الاجتماعي في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة؟

أشارت النتائج إلى أنّ دور العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية في مجال الواقع الاجتماعي في اتجاه البدو لممارسة الجريمة جاء بدرجة صغيرة من المستوى الاول (2.82)، بينما تراوحت متوسطات المؤشرات بين (3.05) بدرجة كبيرة من المستوى الأول و(2.49) بدرجة صغيرة من المستوى الثاني. إذ إنّ رفض المجتمع الحضري اعتبار البدو جزء من المنظومة الاجتماعية، جاء بدرجة كبيرة في ارتكاب الجريمة، كذلك العادات والتقاليد الصارمة للمجتمع البدوي قياس بالمجتمع الحضري، وضعف الاختلاط بالمحيط (الريف والحضر بسبب فوارق العادات) ثم ضعف توافق طبيعة الحياة التي يعيشها البدو مع الحياة العصرية.

يعد العامل الاجتماعي مهماً في الحد من الجريمة، حيث أنّ تقبل الاخرين في المجتمع يقلل من فرص العدوانية والسلبية بين الأفراد، هذا بدوره يقلل من الجريمة ووقوعها، كما أنّ عدم التقبل يسهم في رفع مستوى العدوانية، بالتالي يرفع من مستوى الجريمة، وعدم تقبل المجتمع لوجود البدو ضمن المجالات المختلفة بدواعي اختلاف التفكير الثقافي واختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية واختلاف الرؤية نحو

الاخرين، يعد مرفوضاً كونه يؤسس إلى علاقة سلبية بين البدو وأفراد المجتمع الآخرين من المدينة والقرية، الأمر الذي يدفع الى ممارسة الجريمة بسبب هذه العنصرية والتحيز من قبل أبناء المدينة مقابل أبناء البدو، وهناك بعض القضايا التي يمكن مشاهدتها في العلاقة بين المجتمع والبدو في أماكن سكنهم، حيث أنّ ذلك يؤثر على البناء والنظم الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، إنّ ما يدعم ذلك نظرية الثقافات الفرعية الجانحة حيث أن التقسيم العنصري يخلق حالة من الاحباط والعنف لدى أبناء الشعب الواحد سواء ابناء المدن أو ابناء البدو، وهذا الاحباط والغضب يكون لدى البدو أكثر من المدن لأن العنصرية والتقسيم يتم تجاههم، فعدم قبول ابناء المدن لأبناء البدو ضمن ثقافتهم يخلق نوع من الاحباط والغضب الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة الجريمة من قبل البدوي تجاه أبناء المدن؛ إذ إنّ الشعور بالدونية جاء من خلال التفكير المسبق الذي وضعه أفراد المجتمع في التعامل مع البدو، كونهم عادة لا يهتمون بالمظهر العام من الملبس، ولا يهتمون بالتطور الحديث فيما يخص المأكل كالمطاعم والحدائق، إضافة إلى ضعف المستوى التعليمي بالتالي ارتفاع نسبة الأمية هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن العادات والتقاليد التي تفرض على المجتمع البدوي، والتي بدورها تحد من قدرة الفرد على الخروج عن المألوف فيما يخص المأكل والملبس والمشرب، أو فيما يخص التطور التكنولوجي، أو الخروج عن رأي شيخ العشيرة أو القاضي العشائري، كل هذا وضع الإنسان البدوي ضمن ظروف تحد من قدرته على التأقلم مع المجتمع المحيط، بالتالي حصول فجوة بين المجتمعين تؤسس لعدوانية وعنف يمكن أن يتطور الى حدوث الجريمة.

كذلك فيما يخص الاختلاط الاجتماعي الذي يتمثل في التشارك في المجالات الاقتصادية أو في المجالات الاجتماعية كالزواج أو في المجالات الثقافية بدعوة البدو لحضور الندوات الثقافية المختلفة، يمكن لهذا الفراغ أن يؤسس لفراغ في العلاقة مع المجتمع البدوي، الأمر الذي يؤدي بدوره الى حدوث بعض الجرائم بدافع الانتقام بسبب الرفض، ويمكن أن يحدث هذا في ظل رفض علاقة المصاهرة بين البدو والمجتمع المدني والقروي بدرجة كبيرة، وهو ما تؤكده النظرية التكاملية التي تؤكد أن فحص العوامل المختلفة يؤدي الى تسهيل عملية فهم المجتمع والحد من الجريمة فيه، إذ يمكن فهم التركيبة الثقافية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع البدوي لتحديد العوامل التي يوجد فيها اشكالية فيما يخص التواصل مع الاخرين واقامة العلاقات معهم وذلك للحد من النظرة الدونية تجاههم واكسابهم ما يمكنهم من الاندماج والتقبل في المجتمعات الاخرى.

أمّا فيما يخص ضعف قدرة البدو على موائمة الحياة العصرية والتأقلم معها، فقد تبين أنّ هذا الأمر غير حقيقي، إذ جاء بدرجة متدنية في آراء المبحوثين، وهذا يعني أنّ لدى البدو القدرة على التأقلم والتوافق مع متطلبات العصر، ومع الاندماج في الحياة العصرية إذا توفرت الظروف والعوامل المناسبة

لذلك، إنّ ما يؤكد ذلك نظرية أسلوب الحياة التي تبين أن لكل مجتمع أسلوبه الخاص به يتكيف معه حسب عاداته وتقاليده وقيمه وهذا ما يحصل في المجتمعات البدوية.

وكما وضحت نظرية النشاط الرتيب، فإنّ المجتمع البدوي مجتمع محافظ وفيه مستوى الرقابة مرتفع، وعليه فإنّ حدوث الجريمة ضمن الدافع الاجتماعي يكون قليل، إلا إذا سقطت الرقابة وقل مستوى الضبط الاجتماعي، وهذا نادراً ما يحدث في المجتمع البدوي، حيث أنّ حدوثه ممكن أن يحصل في حال التمرد على العادات والتقاليد ودخول المجتمع البدوي في مرحلة اللامعيارية فتحصل فوضى وتمرد على العادات والتقاليد.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أنّ المجتمع البدوي مجتمع محافظ وله علاقات واسعة داخل البيئة البدوية، فطبيعة البيئة البدوية تنتشر فيها علاقات اجتماعية قوية بسبب التقارب العائلي، إذ إن أغلب التجمعات البدوية أبناء عمومة، يتصاهرون من بعضهم البعض فتكون البيئة مغلقة، كما أنّ لديهم علاقات مع المحيط أو الجوار لكنها علاقة ليست قويه وهذا شيء طبيعي حسب أسلوب حياه البدوي، فالتجمع البدوي يثق بدرجة كبيرة في البدو، في حين يقل مستوى الثقة مع الاصدقاء من الريف والمدينة، كما أنّ سلوكيات الجريمة لديهم يمكن أنْ تظهر نتيجة لطبيعة الحياة التي يعيشونها، فتكثر السرقة لدى الفقراء أو العاطلين عن العمل، كما تكثر جرائم القتل عند وجود خلافات، فالبدوي بطبيعته حاد وقاسي القلب بسبب طبيعة الظروف التي يعيشها في البرية، ومواجهة السباع والحيوانات والتهديدات الخارجية، لذلك يكتسب منذ الصغر ثقافة الدفاع عن النفس وأيضا ثقافة الحماية العامة للأسرة، وهذا ما يمكن تدعيمه من خلال نظرية اسلوب الحياة الخاصة بالمجتمع البدوي.

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

في إطار اختبار الدراسة للفرضيات البحثية الموجهة لاختبار تأثير خصائص المبحوثين على اجاباتهم تم اختيار الفرضيات الآتية:

- **متغير الجنس: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغير الجنس".**

جاءت الآراء في على هذا الجانب لتصب في مصلحة العوامل الانسانية أكثر من العوامل الطبيعية أو العوامل المشتركة بين الطبيعة والانسانية، باعتبارها الاكثر تأثيرا على ارتكاب

الجريمة في المجتمع البدوي ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أنّ العوامل الانسانية متعلقة بالمتغيرات اليومية التي تؤثر في حياة الافراد، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنمط العام للحياة والمعيشة يسبب ارتكاب الجرائم بدرجة أكبر من المكان او الظروف المحيطة كالحرارة وغيرها.

- **متغير العمر: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغير العمر".**

حسب متغير العمر فإن النتيجة كانت لصالح العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية، ويمكن عزو ذلك إلى أن الخبرة في الحياة تساعد في فهم متطلبات وقوع الجريمة، فالقضاة وشيوخ العشائر الكبار في السن يرون بأن العوامل مجتمعة تؤثر في ارتكاب الجريمة في المجتمع البدوي وهذا ناتج عن قضايا سابقة كان فيها توافق بين العوامل الطبيعية والانسانية لارتكاب الجريمة فتغلب هذا الرأي لديهم.

- **متغير المؤهل العلمي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغير المؤهل العلمي".**

فيما يعزو اصحاب التخصصات العلمية ذلك الى العوامل الطبيعية والانسانية بدرجة أكبر من غيرها ويتوافق ذلك مع متغير العمر، والتخصص العلمي يرى بأن اجتماع العوامل اولى في حدوث الجريمة، وهذه الاركان تعتمد على المكان والزمان والحدث الطبيعي كونه جزء من الجريمة حسب طبيعة الحياة البدوية، إضافة الى العامل الانساني الخاص بالوضع المادي او الاجتماعي، واجتماع هذه العوامل معاً يعني أن التفكير في الجريمة من كافة النواحي واختيار وتخطيط وقوعها بتوافق بين العوامل المختلفة.

- **متغير مجال التخصص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغير مجال التخصص".**

حسب هذا المتغير جاءت النتائج لتصب في مصلحة العوامل الطبيعية، حيث يرون أن حدوث الجريمة في المجتمع البدوي يعود الى توفر هذه البيئة والاتجاه نحو هذا التفكير يعود إلى أن بعض التخصصات ترى في المكان والمنطقة الجغرافية الأساس في حدوث الجريمة بغض النظر عن العوامل الانسانية، باعتبارها تحصيل حاص لوقوع الجريمة، لكن إذا توفرت

طروف تنفيذ الجريمة فهذا يؤدي الى وقوعها لذلك توجهوا نحو التركيز على العوامل الطبعيعية.

- **متغير القبيلة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغير القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث".**

جاءت النتائج حسب هذا المتغير بالاتجاه نحو الطبيعة في حدوث الجريمة، والقبائل تسكن الصحراء والأماكن الخالية والوعرة، ومن الصعوبة الوصول إليها بسهولة، وهي اماكن ضمن الظروف الطبيعية تساعد على تنفيذ الجرمية، وهنا يتبين أن التفكير منصب على تنفيذ الجريمة واعتبار التخطيط لها تحصيل حاصل وواقع، لكنه صعب التنفيذ في حال عدم وجود المكان المناسب لاخفاء الجريمة حين ارتكابها.

- **صفة المبحوث: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغير صفة المبحوث".**

الاتجاه هنا ذهب نحو العوامل الطبيعية، حيث يميل هؤلاء الأفراد الى الطبيعة، لذا عادةً ما تكون اعمالهم مرتبطة بالطبيعة، فهم يعلمون جيدا أثر الطبيعة على الانسان في حياته وارتكابه للجريمة او استخدام الجغرافيا لارتكاب الجريمة، كما يغلب على صفتهم التوجه نحو الرعي والمكوث لفترة طويلة في الصحراء والخلاء.

- **طبيعة العمل: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية والانسانية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الجريمة تعزى لمتغير طبيعة العمل".**

جاء هذا المتغير لمصلحة العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية، وهذا التوجه ذهب باتجاه العامل الإنساني والتفكير والتخطيط لوقوع الجريمة مستثنياً المكان والظروف الخاصة بالتنفيذ، حيث أنّ هذا التوجه يرى في الناحية الإنسانية الأعلى في ارتكاب الجريمة، وعادة يميل الأشخاص بحسب طبيعة عملهم إلى التفكير الانساني، وغالبا ما يكون أفراد هذه الفئة من ذوي التخصصات التي تركز على الإنسان باعتباره المؤثر في الحياة.

3.5 ملخص النتائج:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- حول دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية، تراوح مجموع المتوسطات الحسابية بين درجة صغيرة من المستوى الأول (2.82) الى كبيرة من المستوى الثاني (3.57). أما دور العوامل الأيكولوجيّة تفصيلا في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة تنازليا كما هو ات:
  - العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاقتصادي متوسط حسابي (3.57)، بدرجة كبيرة من المستوى الثاني.
  - العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: البنية التحتية متوسط حسابي (3.34)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.
  - العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية: متوسط حسابي (3.21)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.
  - العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاجتماعي متوسط حسابي (2.82)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.

- اهم العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة جاءت تنازليا كما هو آتٍ:
  - مصادر المياه (التنافس لأجل الحيازة أو الاستغلال المؤقت): متوسط حسابي (3.52)، درجة كبيرة من المستوى الثاني.
  - الغطاء النباتي (التنافس لأغراض الرعي): متوسط حسابي (3.51)، درجة كبيرة من المستوى الثاني.
  - وعورة الطرق (صعوبة ملاحقة المجرمين): متوسط حسابي (3.48)، درجة كبيرة من المستوى الأول.
  - فصل الصيف (تنقل أكثر، خروج ارباب الاسر للعمل، ترك البيت شبه فارغ): متوسط حسابي (3.38)، درجة كبيرة من المستوى الأول.

- أمّا أقل العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية تأثيرا في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت: التنوع الحيوي (تنافس على صيد الحيوانات والطيور تلبية لاحتياجات أو المتعة): متوسط (2.52)، درجة صغيرة من المستوى الأول، ووفرة تنوع حيوي بخصائص سامة (نباتات، افاعي): متوسط (2.65)، درجة صغيرة من المستوى الأول.
- أهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–البنية التحتية تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة جاءت تنازليا كما هو آتٍ:

  - إقامة غير مرخصة في مناطق (ج) مما يعني تدمير متكرر للممتلكات (بيوت وسقائف أغنام وغيرها) من قبل الاسرائيليين (حالة من الاحباط والنفسية السيئة): متوسط حسابي (3.99)، درجة كبيرة من المستوى الثاني.
  - قلة المدارس (ارتفاع مستوى الامية لدى الذكور والاناث): متوسط حسابي (3.45)، درجة كبيرة من المستوى الأول.
  - تدني مستوى الخدمات العامة (ادارة النفايات، المياه) حال توفرها مما يولد عدم الرضا. متوسط حسابي (3.32)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.

- أمّا أقل العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–البنية التحتية تأثيراً في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت: بيت غير ثابت (خيمة او كرفان سهل الاقتحام): متوسط حسابي (2.98)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.
- أهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاقتصادي تأثيراً في اتجاه البدو نحو الجريمة جاءت تنازليا كما هو آتٍ:

  - ارتفاع معدلات البطالة (بين الشباب خصوصا): متوسط حسابي (3.78)، بدرجة كبيرة من المستوى الثاني.
  - فرص عمل قليلة للبدو في القطاع العام: متوسط حسابي (3.72)، بدرجة كبيرة من المستوى الثاني.
  - ارتفاع مستوى الفقر في البيئة البدوية: متوسط حسابي (3.48)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.

- أمّا أقل العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاقتصادي تأثيراً في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت: اسعار منخفضة لمنتجاتهم في سوق الحضر: متوسط حسابي (3.30)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.

- أهم العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاجتماعي تأثيرا في اتجاه البدو نحو الجريمة جاءت تنازليا كما هو آتٍ:

  - رفض المجتمع الحضري اعتباراً البدو جزء من المنظومة الاجتماعية: متوسط حسابي (3.05)، بدرجة كبيرة من المستوى الأول.
  - العادات والتقاليد الصارمة للمجتمع البدوي قياس بالمجتمع الحضري: متوسط حسابي (2.99)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.
  - ضعف الاختلاط بالمحيط (الريف والحضر بسبب فوارق العادات): متوسط حسابي (2.99)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.
  - ضعف توافق طبيعة الحياة التي يعيشها البدو مع الحياة العصرية: متوسط حسابي (2.96)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.

- أمّا أقل العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية–الواقع الاجتماعي تأثيراً في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة فكانت: التنشئة الاجتماعية المبنية على العدائية لغير المجتمع البدوي: متوسط حسابي (2.59)، بدرجة صغيرة من المستوى الأول.
- مجموع الخصائص التعريفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال التخصص، القبيلة التي ينتمي اليها المبحوث، صفة المبحوث وطبيعة العمل) جاءت مؤثرة في اجابات المبحوثين بصورة واضحة.

4.5 التوصيات:

يمكن للدراسة أنّ توصي بما يلي:

- تعزيز فرص النمو الاقتصادي لدى البدو في فلسطين وتوفير ظروف عمل مناسبة لهم من خلال تعزيز المشروعات والاستثمار لديهم في مناطقهم وذلك للحد من الجريمة المتعلقة بالظروف الاقتصادية التي يمر بها البدو.
- العمل على توفير المساكن المريحة لهم ولحياتهم ضمن الظروف السياسية الحالية، ذلك بتوفير بيوت متنقلة تحمل التكنولوجيا الحديثة كتوفير الكهرباء والانترنت وما يتبعها من تكنولوجيا كون هذا يساعد على الحد من برودة الشتاء وحر الصيف وتوفير المناخ المناسب.
- العمل على دمج البدو في المجتمع المحلي في المجالات المختلفة وتوفير بيئات صديقة لهم كونهم جزء من المنظومة الفلسطينية، كون اهمال البدو من الاندماج المجتمعي يؤدي الى ظهور النزعة العدائية في التعامل مع أفراد المجتمع وينتج عن ذلك الجريمة.

- خلق مستوى عالي من التوازن بين الأفراد لتقبل البدو في المجتمع والحد من العداوات والدونية التي يستخدمها البعض مع البدو والتي تؤدي الى الجريمة.
- إدماج البدو في التعليم المدرسي والجامعي بدرجة أكبر للحد من الامية ورفع مستوى التعليم والثقافة والمعرفة، كونها تقلل من مستوى التوجه نحو الجريمة.
- العمل على توفير المزيد من الخدمات العامة في المناطق البدوية لتحصيل مستوى مرتفع من الرضا، باعتبار أن الحصول على الرضا يمنع من التوجه نحو الجريمة.
- العمل على تقديم المزيد من الدراسات حول العوامل الأيكولوجيّة في الجريمة في بيئات اخرى مختلفة لمعرفة تأثيرها في حدوث الجريمة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ابن معمر، عبد الله (2019). الايكولوجيا والمجتمعات: نحو انتروبولوجيا للبيئة، **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 2(11)، ص ص107-127.
- ابن منظور، محمد (1990). **لسان العرب**، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.
- أبو أسعد، اسماعيل (2013). **البدو الفلسطينيون الاصلانيون في النقب**، برنامج دراسات اسرائيل، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية.
- ابو راس، ثابت(2006) النزاعات حول الاراضي في اسرائيل، قضية بدو النقب، **مجلة عدالة الالكترونية**، عدد24، ص1-11.
- أبو زيد، محمود (2003). **المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب**، عمان: دار غريب
- أبو سعد إسماعيل(2003) شكوى البدو :كيف يمكن تعريفنا كغزاة اذا كنا نحن وآباءنا نعيش في النقب منذ آلاف السنين، **مجلة ارض**، عدد57، ص31-34.
- البستاني، بطرس (1983). **قاموس المحيط قاموس مطول للغة العربية**، بيروت: مكتبة لبنان للنشر والتوزيع.
- بلغليفي، نوال (2016). البعد الإيكولوجي في التخطيط العمراني بالمدينة الصحراوية: بلدية الزاوية العابدية أنموذجاً دراسة ميدانية بمدينة تقرت، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 22، ص ص225- 234.
- بلقصير، مصطفى (2021). الايكولوجيا العميقة لأرني نايس رؤية جديدة لعلاقة الانسان بالطبيعة، **مجلة رواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 7(2)، ص ص763-777.
- بولماين، نجيب (2008). **الجريمة والمسالة السوسيولوجية-دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- بومصران، نسيمة (2017). التوزيع السوسيوجغرافي لجرائم الاعتداء ضد الافراد (ولاية سكيكدة نموذجا)، **مجلة جوليات جامعة الجزائر**، 31(3)، ص ص227-248.

- تابر، ريتشارد (2015) القبلية: مفارقة تاريخية في الفرن الحادي والعشرين، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، 4(15)، ص ص9-22.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). **إحصاءات الجريمة والضحية-التقرير السنوي**، فلسطين: رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **نسبة البدو في الضفة الغربيّة**، فلسطين: رام الله
- حداد، محمد (2002). التغير الاجتماعي والعنف الجنائي-دراسة ميدانية، **مجلة حوليات عين شمس**، 30(1)، ص ص 128-159.
- الحروب، محمد (2018). **السياسات الإسرائيلية تجاه التجمعات البدوية وسبل مواجهتها.. الخان الأحمر انموذجا**، فلسطين: المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات.
- حسني، محمود نجيب (2018). **شرح قانون العقوبات القسم الخاص**، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.
- الحميداوي، هاشم (2014). **التحليل المكاني لجريمتي السرقة والقتل في محافظة ذي قار، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة ذي قار.
- حنيطي، أحمد (2020). المجتمع البدوي الفلسطيني بين التهميش الثقافي والاهتمام المتأخر، **مجلة مركز دراسات الوحدة العربية**، 43(497)، ص ص146-156.
- الخطيب، محمد والخطيب، وفاء ورداد، سامر وقريع، مجدي (2019). العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي اصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم واريحا- دراسة في جغرافية الجريمة، **مجلة جامعة الاستقلال**، 4(1)، ص ص82-116.
- روتم، ميخال (2016) **مساحات متباينه :سياسة الفصل المكاني في المسكن بين اليهود والعرب في النقب**، منتدى التعايش السلمي، النقب.
- السعايدة، خليل (2020). التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، 34(3)، ص ص2-36.
- سلامة، مأمون محمد (2018). **قانون العقوبات القسم العام**، بيروت: دار سلامة للنشر والتوزيع.

- السمري، عادل ولطفي، طلعت وعبد الفتاح، عايدة (2009). **علم الاجتماع الجريمة والانحراف**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- سواعد، محمد (2008). **البدو في فلسطين في الحقبة العثمانية (1516-1914)**، الأردن: دار المنهل للنشر والتوزيع.
- السيد، هند (2021). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء، **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، 24، ص ص1-27
- الشبول، ايمن (2011). الأنماط المكانية والنوعية للجريمة: دراسة أنثربولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن، **مجلة العلوم الاجتماعية**،39(2)، ص ص37-81.
- شتا، السيد (2004). **علم الاجتماعي الجنائي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.
- الشديفات، امين والرشيدي، عبد الرحمن (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية**، 43(5)، ص ص2123-2137.
- طوقان، أرب (2012). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها- دراسة في الجغرافيا الاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- عبد القادر، نادية (2017). ايكولوجيا الجريمة في الريف المصري: دراسة انثربولوجية لبعض قرى محافظة الشرقية، **مجلة البحث العلمي في الاداب**، 18(3)، ص ص619-645.
- عبد الكريم، غريب (2019). التحليل الايكولوجي لبعض العناصر المعمارية للمدارس ودورها في تنامي ظاهرة العنف المدرسي، مقاربة نفسية اجتماعية للفضاء الفيزيقي المدرسي، **مجلة عام التربيّة**، 29، ص ص251-266.
- عبد اللطيف، مريم (2016). المدينة الأيكولوجيّة الصديقة للبيئة، **مجلة الهندسة**، 22(2)، ص ص1-20.
- عقل، محمود (2015). **مقدمة في علم الاجرام**، القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديميّة للشؤون الدوليّة.
- العمر، معن خليل (2005). **التفكك الاجتماعي**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- الغرام، جهاد (2014). ظاهرة الجريمة وعلاقتها بالتحولات الحاصلة في المجتمع الجزائري، **مجلة التراث**، الجزائر، 14، ص ص32-48.
- الكلوب، رامي (2021). الخصائص الديمغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم دراسة ميدانية مسحية على مرتكبي الجرائم في محافظة اربد-الأردن، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، 29(1)، ص ص260-280.
- مسعودة، معنصر (2021). مفهوم السلوم الاجرامي وأساليب التكفل به، **مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية**، 6(1)، ص ص7-26.
- مقداد، علي (2019). في ماهية الجريمة، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**،59، ص ص125-135.
- المهيرات، بركات (2000). **جغرافيا الجريمة: علم الإجرام الكارتوجرافي**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الوافي، نوري (2015). الانسان والبيئة درائة في الايكولوجيا البشرية، **مجلة الباحث**، 9، ص ص99-124.
- الوريكات، عايد (2013). **نظريات علم الجريمة**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Burkhardt, Jesse., Bayham, Jude, Wilson, Ander., Carter, Ellison., Berman, Jesse. D., O'Dell, Katelyn. & Pierce, Jeffery. (2019). The effect of pollution on crime: Evidence from data on particulate matter and ozone. **Journal of Environmental Economics and Management**, 98, 102267.
- Foster, John. (2012). **The four laws of ecology and the four anti-ecological laws of capitalism**. Climate & Capitalism. Retrieved from https:// climateandcapitalism.com/ 2012/ 04/ 02/ four-laws/
- Heneiti, Ahmad. (2014). **Planning or Forced Transfer**? The Case of Palestinian Bedouin Communities. Jerusalem Legal Aid & Human Rights Center.
- Hooghe, Marc. Vanhoutte, Bram. Hardns, Wim. & Bircan, Tuba. (2011). Unemployment, Inequality, and Crime. Spatial Distribution

Patterns of Criminal Acts in Belgium, 2001-2006, **British Journal of Criminology**. 51:1-20.

- Mihlar, Farah.(2011). **Israel's Denial of the Bedouin**. UNHCR - Refworld. Retrieved from https://www.refworld.org/pdfid/4ed61bdc2.pdf
- Norton, Jesse., & Jescheck, Heln. (2019). **Encyclopedia Britannica. In Encyclopedia** Britannica. Retrieved from https://www.britannica.com/topic/criminal-law/The-elements-of-crime
- Powell, James, Chatziefthimiou, Aspassia., Banack, Sandra., Cox, Paul. , & Metcalf, James. (2015). Desert crust microorganisms, their environment, and human health**. Journal of Arid Environments, 112**(Part B), 127–133.
- Salehi, Esmail. (2012). The impacts of environmental factors in crime occurrence and safety of Tehran's citizens. **Crime, law and social change**, 58(4), 457-467.
- Wyles, Kayleigh. White, Mathew. Hattam, Caroline., Pahl, Sabine., King, Haney., & Austen, Melanie. (2019). Are Some Natural Environments More Psychologically Beneficial Than Others? The Importance of Type and Quality on Connectedness to Nature and Psychological Restoration. **Environment and Behavior**, 51(2), 111–143

ملحق رقم (1): أسماء محكمي إستبانة الدراسة:

الرقم	إسم المُحكم	إسم الجامعة
.1	د.عصام الأطرش	جامعة الإستقلال
.2	د.محمد الفرارجة	جامعة بيت لحم
.3	د.فؤاد الطلافحة	جامعة مؤته
.4	د.رامي العساسفة	جامعة مؤته
.5	د.حسين محادين	جامعة مؤته
.6	د.عايد وريكات	الجامعة الأردنيّة
.7	د.عباطة ظاهر	الجامعة الأردنيّة
.8	د.محمد عكة	جامعة بيت لحم

ملحق (2): استبانة الدراسة بصورتها النهائية:

بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير علم الجريمة

أختي المبحوثة الكريمة / أخي المبحوث الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان:

دور العوامل الأيكولوجيّة ومترتباتها في تحفيز البدو على الاتجاه نحو الجريمة من وجهة نظر شيوخ ووجهاء العشائر البدوية في الضفة الغربية

ذلك استكمالا لمتطلبات رسالة الماجستير في العدالة الجنائية وعلم الجريمة – عمادة الدراسات العليا - جامعة القدس، لذا أرجو منكم التفضل بتعبئة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، مع تحري الصدق والموضوعية في الإجابة، علما بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة وكمجاميع احصائية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

"شاكرا لكم حسن تعاونكم"

الباحث: منير كعابنة

القسم الأول: البيانات التعريفية:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة في المربع المقابل، أو أكمل الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

A1	**العمر بالسنوات الكاملة**	(.....)	1) 25 سنة فأقل 2) 26-30 سنة 3) 31-35 سنة 4) 36-40سنة 5) 41-45 سنة 6) 45-50 سنة 7) 51 سنة فأكثر
A2	**الجنس**	(.....)	1) ذكر 2) أنثى
A3	**المؤهل العلمي**	(.....)	1) دبلوم متوسط فأدنى 2) بكالوريوس 3) دبلوم عالي 4) ماجستير فأعلى
A4	**مجال التخصص**	(.....)	1) تخصصات علمية 2) تخصصات ادبية
A5	**القبيلة التي تنتمي اليها**	(.....)	1). الجهالين 2) الكعابنة 3) الرماضين
A6	**صفة المبحوث**	(.....)	.....
A7	**طبيعة العمل**	(.....)	1) تربية الماشية 2) الزراعة 3) غير ذلك/حدد: .....

القسم الثاني): دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة

برجاء وضع اشارة (x) في المربع المقابل للإجابة التي تعبر عن رأيك حول دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة:

الرقم	درجة تحفيز العوامل الاتية بشكل مباشر أو غير مباشر على الاتجاه نحو الجريمة في المجتمع البدوي:	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
	العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية					
B1	مصادر المياه (التنافس لأجل الحيازة او الاستغلال المؤقت)					
B 2	الغطاء النباتي (التنافس لأغراض الرعي)					
B 3	التنوع الحيوي (تنافس على صيد الحيوانات والطيور تلبية للاحتياجات أو المتعة)					
B 4	وفرة تنوع حيوي بخصائص سامة (نباتات، افاعي)					
B 5	مساحة الأرض (صراع للاستقرار او الإقامة الموسمية)					
B 6	درجة الحرارة (توتر نتيجة ارتفاعها صيفا، صعوبة ملاحقة المجرمين نتيجة انخفاضها شتاءً)					
B 7	فصل الصيف (تنقل أكثر، خروج ارباب الاسر للعمل، ترك البيت شبه فارغ)					
B8	وعورة الطرق (صعوبة ملاحقة المجرمين)					
*B9	البعد عن الضوضاء (يهدئ من نفسية البدوي، ...)					
B10	فصل الشتاء (قصر النهار وطول الليل وبالتالي عمل اقل وحاجة أكبر للمال)					
	العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: البنية التحتية					
C1	بيت غير ثابت (خيمة او كرفان سهل الاقتحام)					
C2	مسكن غير مكيف في الصيف (بسبب ضيق وعدم ارتياح)					
C3	موقع المسكن من الحضر (قرب الموقع يولد الإحساس بالغيرة نتيجة الفوارق					

	في البنى التحتية)					
C4	تدني مستوى الخدمات العامة (إدارة النفايات، المياه، ...) حال توفرها مما يولد عدم الرضا					
C5	قلة المدارس (ارتفاع مستوى الامية لدى الذكور والاناث)					
C6	بساطة خدمات الكهرباء ان توفرت (سيادة الظلام وبالتالي حركة غير مرصودة)					
C7	إقامة غير مرخصة في مناطق (ج) مما يعني تدمير متكرر للممتلكات (بيوت وسقائف أغنام وغيرها) من قبل الإسرائيليين (حالة من الإحباط والنفسية السيئة)					
العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: الو اقع الاقتصادي						
D1	ارتفاع مستوى الفقر في البيئة البدوية					
D2	دخل محدود (نتيجة لعمل الغالبية في تربية الماشية واعمال ذات علاقة)					
D3	رفض القطاع الخاص تشغيل البدو (مؤهلات تعليمية متدنية، مساكن بعيدة عن الحضر تسبب تأخر في الوصل للعمل، ..)					
D4	ارتفاع معدلات البطالة (بين الشباب خصوصا)					
D5	فرص عمل قليلة للبدو في القطاع العام					
D6	أسعار منخفضة لمنتجاتهم في سوق الحضر					
D7	ارتفاع تكاليف ما يشتريه البدوي من الحضر من احتياجات نسبة لدخله					
العوامل الأيكولوجيّة الإنسانية: الو اقع الاجتماعي						
E1	الشعور بالدونية قياسا بالإنسان الحضري					
E2	العادات والتقاليد الصارمة للمجتمع البدوي قياس بالمجتمع الحضري					
E3	ضعف الاختلاط بالمحيط (الريف والحضر بسبب فوراق العادات)					
E4	الشعور بعدم رغبة المجتمع الحضري الزواج من البدو					
E5	التنشئة الاجتماعية المبنية على العدائية لغير المجتمع البدوي					
E6	رفض المجتمع الحضري اعتبار البدو جزء من المنظومة الاجتماعية					
E7	ضعف توافق طبيعة الحياة التي يعيشها البدو مع الحياة العصرية					

مع خالص التقدير والاحترام

الباحث: منير كعابنة

فهرس الجداول:

جدول رقم (1.3): تصميم أداة الدراسة 43
جدول رقم (2.3): معامل ارتباط بيرسون ومستويات الدلالة للفقرات والمحاور.....44
جدول رقم (3.3): معاملات كرونباخ الفا والتجزئة النصفية لثبات الاداة.....45
جدول رقم (4.3): خصائص عينة المبحوثين.....46
جدول رقم (5.3): نتائج اختبارات التوزيع (طبيعي/غير طبيعي) للبيانات.....49
جدول رقم (6.3): تصنيف المتوسطات لإجابات المبحوثين 50
جدول رقم (1.4):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدو نحو ممارسة الجريمة.....51
جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الطبيعية في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي.....52
جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: البنية التحتية في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي 54
جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاقتصادي في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي 56
جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور العوامل الأيكولوجيّة الانسانية: الواقع الاجتماعي في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة في المجتمع البدوي 57
جدول رقم (6.4): نتائج اختبار مان ويتني وكروسكال فالس لتأثير خصائص المبحوثين على اجابتهم ...59

فهرس المحتويات:

إقرار.....أ
الشكر والتقدير .....ب
الملخص:.....ت
Abstract:..... ج
الفصل الأول:الإطار العام للدراسة 1
1.1 مقدمة:.....1
2.1 مشكلة الدراسة:.....2
3.1 أهميّة الدراسة:.....3
4.1 أهداف الدراسة:.....4
5.1 أسئلة الدراسة:.....5
6.1 فرضيات الدراسة:.....6
7.1 حدود الدراسة:.....6
8.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة:.....7
الفصل الثاني :الإطار النظري والدراسات السابقة وذات الصلة.....9
2.2 العامل الايكولوجي:.....10
يتناول هذا القسم من الدراسة العامل الايكولوجي من حيث المفهوم والمكونات والمفاهيم.....10
1.2.2 مفهوم العامل الايكولوجي:.....10
2.1.2 مكونات النظام الأيكولوجي:.....11
3.2.2 قوانين النظام الايكولوجي: 13
3.2 الجريمة:.....16
2.3.2العوامل المسببة للجريمة:. 17
3.3.2 أنواع الجريمة وتصنيفاتها:.....18
4.2 التجمعات البدوية في الضفة الغربية:.....20
3.1 الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبدو في إسرائيل.....25
2.4.2 الجريمة لدى البدو:.....28
3.4.2 النظريات المُفسرة للجريمة:.....29
5.2 الدراسات السابقة وذات الصلة: 35

الفصل الثالث: منهج وإجراءات الدراسة.....41
1.3 مقدمة:.....41
2.3 منهج وإجراءات الدراسة:.....41
3.3 أداة الدراسة: التصميم واختبار الصدق والثبات:.....43
5.3 تحليل البيانات:.....48
6.3 اختبار توزيع البيانات: 48
7.3 تصنيف المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين: 50
الفصل الرابع : نتائج الدراسة ومناقشتها.....51
1.4 مقدمة:.....51
2.4 نتائج السؤال الرئيس: ما دور العوامل الأيكولوجيّة في اتجاه البدوي نحو ممارسة الجريمة من وجهة نظر شيوخ القبائل والأعضاء الفاعلين في الضفة الغربية؟.....51
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات.....60
1.5 مناقشة نتائج اسئلة الدراسة:.....60
2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:.....67
3.5 ملخص النتائج:.....70
4.5 التوصيات: 72
قائمة المصادر والمراجع:.....74
أولاً: المراجع العربية:.....74
ملحق (1): أسماء محكمي إستبانة الدراسة: 79
ملحق (2): استبانة الدراسة بصورتها النهائية: 80
فهرس الجداول:.....83
فهرس المحتويات:.....84